

بدعوة من جمعية المحاسبين القانونيين أبو غزالة يتحدث في ندوة عن «الأزمة المالية القادمة»



وزارة التجارة
والصناعة تطلق
أولى مراحل خدمات
النافذة الواحدة

اتفاقية بين جمعية
المحاسبين والمجمع
الدولي العربي

جمعية المحاسبين
تنظم مؤتمر القوة
الرقمية

وزير التنمية يلتقي
ممثلي الجمعيات

INDEX

CONSULTING

مؤشر للاستشارات

شبكة الصيرفة الإسلامية
www.Alsayrfah.com



Tel : +974 4442 7899
Fax : +974 4451 0981
E-mail : info@myindex.qa
P.O.Box: 24451, Doha — Qatar

www.myindex.qa

نهضة قطرية في القوة الرقمية

لم تعد الدول تستثمر في قطاع تكنولوجيا المعلومات بهدف الحصول على عوائد اقتصادية فقط، ولكن لتكون طرفاً فاعلاً في خريطة القوة الرقمية في العالم، حيث أصبح قياس القوة الرقمية للدول مرتبطاً بمدى قدرتها على المساهمة في صناعة الاقتصاد الرقمي.

واستطاعت دولة قطر أن تصبح مركزاً تقنياً مزدهراً وطرفاً فاعلاً في خريطة القوة الرقمية في العالم، حيث تولي قيادتنا الرشيدة اهتماماً كبيراً بالاستثمار في القدرات التكنولوجية، ويشير أحدث تقرير للتنافسية الرقمية في العالم إلى أن قطر هي إحدى الدول الشرق أوسطية التي تتمتع بترتيب متقدم في هذا التصنيف، وجاء ترتيبها ضمن الدول الخمسين الأكثر تنافسية في المجال الرقمي على مستوى العالم.

وفي إطار جهود جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في تسليط الضوء على أهمية ودور القوة الرقمية في تطوير مهنة المحاسبة، قامت الجمعية مؤخراً بتنظيم مؤتمر «القوة الرقمية وكيفية الاستفادة من الفرصة في قطر» وذلك بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA، وشارك في المؤتمر الذي يُعد الأول من نوعه في قطر نخبة من الشخصيات المهنية والأكاديمية.

وتمكن مؤتمر القوة الرقمية أن يصبح حلقة وصل لتبادل الخبرات وتقديم الأطروحات حول أحدث المستجدات والنتائج في القطاع الرقمي، وقد ناقش أثر التطورات التقنية التي تتقدم بسرعة عالية والتغيرات التي تسببها ثورة التقنيات المالية في المشهد الاقتصادي وواقع استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة وكيفية تجاوز الأطراف المعنية للتحديات والفرص التي تقدمها التقنيات الحديثة في تطوير المحاسبة وبناء مهاراتهم الرقمية.

ومنذ انطلاقها تعمل جمعية المحاسبين القانونيين على تحقيق الأهداف المنشودة منها والقيام بالدور المهني المنوط بها، في تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، وفي هذا الإطار جاءت فكرة تنظيم مؤتمر القوة الرقمية ليكون إضافة إلى مسيرتنا المهنية ومسؤوليتنا الاجتماعية وتأكيداً على أهمية توسيع المشاركات وتبادل الخبرات وتسهيل عمليات انتقال المعرفة والخبرات.

ونؤكد أن الجمعية ستواصل تقديم المقترحات والتوصيات الرامية إلى تطوير سبل وآليات ومجالات المحاسبة والقوانين المحاسبية لتتلاءم مع المستجدات المتغيرة في مجال الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى تقديم الدعم المستمر والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، بل وتشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاومتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.



د.هاشم السيد

رئيس مجلس إدارة

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية



تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل
2018، والشؤون الاجتماعية رقم 88

مجلس الإدارة

د. هاشم السيد	(رئيس مجلس الإدارة)
أ. عبدالله المنصوري	(نائب رئيس مجلس الإدارة)
أ. حسن العمري	(أمين الصندوق)
أ. محمد العلي	(سكرتير المجلس)
أ. ناصر الدوسري	(عضو)
أ. حامد السعدي	(عضو)
أ. غانم الكبيسي	(عضو)

Editorial Manager

Dr. HASHIM AL SAYED

Designer

RIDZLOWELL TARRONAS

Advertising

**Qatar Association of
Certified Public Accountants**

Tel. : +974 40422480

Mob. : +974 50440980

+974 33633455

P.O.Box: 5965 Doha, Qatar

www.qcpa.org.qa

Printing in

الراية

Al-Raya Printing Press

20

اتفاقية بين جمعية المحاسبين
والمجمع الدولي العربي

05

«المحاسبين القانونيين»
تطلق المبادرة الوطنية
للارتقاء بمهنة المحاسبة



15

وزير التنمية يلتقي
ممثلي الجمعيات



08

جمعية المحاسبين تنظم
مؤتمر القوة الرقمية

12

بالتعاون مع وزارة الصحة العامة
المحاسبين القانونيين تنظم
مؤتمر حوكمة القطاع الصحي



16

ندوة بجامعة قطر
تناقش
«مستجدات
المحاسبة في دولة
قطر»



27

QNB يفتتح اول فروع في
هونغ كونغ

33

أبوغزاله عضوا في منتدى شركات
المحاسبة العالمية



قطر تشارك في اجتماع
وكلاء دواوين المحاسبة
الخليجي

29

40

وزارة التجارة والصناعة تطلق أولى
مراحل خدمات النافذة الواحدة

44

مجلس معايير السلوك
الأخلاقي للمحاسبين
(IESBA) يقترح تنقيحات



«المحاسبين القانونيين» تنظم الاجتماع التنسيقي لمجالس إدارات الجمعيات



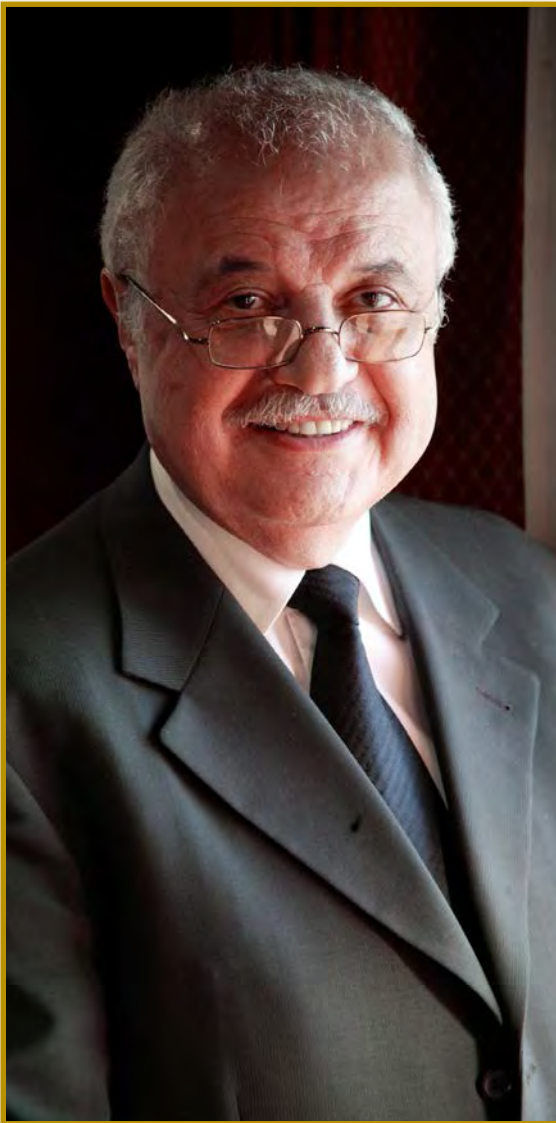
نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الاجتماع التنسيقي لمجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة يوم الأربعاء الرابع من سبتمبر الجاري، بحضور عدة جمعيات منها جمعية المحامين القطرية، وجمعية المهندسين القطرية، وجمعية الأطباء القطرية، وجمعية التوحيد، وجمعية التمريض القطرية، وجمعية مكافحة التدخين، وجمعية البلاغ الثقافية وبحضور ممثلي إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

ثلاثة رؤساء جمعيات وهم: السيد ناصر بن راشد النعيمي رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين، المهندس خالد بن أحمد النصر رئيس جمعية المهندسين القطرية، الدكتور هاشم عبدالرحيم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، لصياغة توصيات الاجتماع وتمثيل الجمعيات لدى الجهات والمؤسسات ورفع التوصيات إلى سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومناقشة المعوقات والتحديات لحلها.

وبناء على جدول الأعمال عرضت الجمعيات المشاركة في الاجتماع نبذة تعريفية عن أنشطتها، والخدمات المشتركة التي يمكن التعاون فيها. أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه الجمعيات فقد ذكر الحاضرون أن من أبرزها عدم وجود مقر دائم للجمعيات، وعدم توفر الدعم المادي الذي يساعدها في القيام بدورها وتحقيق أهدافها، وعدم ملائمة قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الحالي. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على اختيار

استهل الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحبا بالحضور وتوجيه الشكر لهم على تلبية الدعوة. وعرض محاور النقاش وهي: « كلمة تعريفية لكل جمعية للتعريف بأنشطتها وأهدافها، ومناقشة الخدمات المشتركة التي يمكن أن تتعاون فيها الجمعيات مع بعضها البعض، وكيفية التفاعل والتعاون المشترك، وكذلك بحث المعوقات التي تواجه الجمعيات وكيفية معالجتها، علاوة على توصيات ومقترحات الاجتماع حتى يتم عرضها على الجهات المسؤولة في الدولة.

بدعوة من جمعية المحاسبين القانونيين أبو غزالة يتحدث في ندوة عن «الأزمة المالية القادمة»



تستضيف جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الدكتور طلال أبو غزالة عميد المحاسبين العرب، في ندوة بعنوان «طلال أبوغزالة في مواجهة الأزمة المالية القادمة حقيقة وليست خيال»، وذلك يوم الخميس 31 أكتوبر الجاري بالقاعة الرئيسية بالمبنى 15 بالمؤسسة العامة للحق الثقافي كتارا. ومن المتوقع أن تشهد الندوة حضوراً كبيراً من رجال الفكر والباحثين والإعلاميين والمهتمين بالشأن المالي والاقتصادي، نظراً للمكانة الكبيرة التي يتمتع بها الدكتور طلال أبو غزالة على الصعيدين العربي والدولي في مجال المحاسبة والاستشارات المالية والإدارية.

وستكون الندوة عبارة عن مواجهة حقيقية، بين الدكتور طلال أبو غزالة والحضور عن توقعاته للأزمة القادمة، حيث إنه منذ فترة، ليست بالقصيرة لا يكف عن دق ناقوس الخطر محذراً من أزمة اقتصادية كبيرة قادمة قد تعصف بالاقتصاد العالمي في 2020. ويقول إنه على العكس من بعض التقارير لبعض المحللين والخبراء، فإن لديه أسباباً وجيهة تجعله يعتقد أن الأزمة الجديدة ستكون أشد فتكاً من سابقتها التي حدثت في 2008.

ويشار إلى أن الدكتور طلال أبو غزالة هو المؤسس والرئيس لمجموعة طلال أبوغزالة العالمية. ويتمتع باهتمامات وإسهامات واسعة في مجال الخدمات المهنية والملكية الفكرية والتعليم والاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات. كما أن له تاريخ طويل ومحفز من العمل مع مؤسسات ومنظمات تطوير وتنمية دولية تتصل بالأعمال، ومشاريع أعمال تتسم بالتفكير الاستراتيجي في العالم العربي. فقد أسس شركة ربحية خاصة متعددة النشاطات والاختصاصات مهمتها ورسالتها «المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي». كما ترأس الدكتور أبو غزالة منصب رئيس التحالف العالمي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية، وترأس حالياً منصب رئيس التحالف العربي للصناعات الخدمية وعضو لجنة منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحديد مستقبل التجارة. وبجانب خبرته العملية لديه أيضاً العديد من المؤلفات التي تثرى المكتبة العربية في مجالات القانون والمحاسبة والمصارف وأسواق المال والملكية الفكرية.



«المحاسبين القانونيين» تطلق المبادرة الوطنية للارتقاء بمهنة المحاسبة



Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
هويتي في مهنتي

أطلقت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية المبادرة الوطنية للارتقاء بمهنة المحاسبة .

قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة، وتوسيع قاعدة العاملين بمهنة المحاسبة لمواجهة احتياجات كافة المؤسسات والهيئات، وخلق قنوات تواصل بين الكوادر الوطنية ومراكز التدريب العالمية في مجال المحاسبة.

وأضاف أن المبادرة تقوم على برنامج ذو طابع مميز يستقطب الكفاءات الوطنية ويستثمر في قدراتها، ويحفز روح الإبداع والابتكار لتسهم في خدمة الوطن وتلي تطلعاته. إيماناً بأن الشباب هم عماد المستقبل والثروة الحقيقية في منظومة الاقتصاد والمجالات الحيوية الأخرى، وهم اللبنة الأساسية في عملية التطوير وتحقيق التقدم العلمي في البلاد.

أفضل عشرة أشخاص منهم. ومن ثم إلحاقهم بأحد مراكز التدريب المتخصصة في بريطانيا بالتنسيق مع جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية ACCA.

وصرح الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الإدارة أن المبادرة تأتي تقديرًا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا في نشر الوعي المحاسبي والارتقاء بمستوى الخدمات المهنية للمحاسبين، لتواكب مسيرة النهضة التي تشهدها الدولة، من خلال تقديم الدعم المستمر والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، بجانب تشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاومتها لضمان إنشاء

وتأتي المبادرة في ظل النمو المتسارع الذي يشهده الاقتصاد القطري، وما تمثله مهنة المحاسبة والمراجعة من أهمية لضبط الأداء وتعميق حجم الثقة في كافة القطاعات الاستثمارية، حيث تمثل مرآة للأداء المالي والاقتصادي ويقع عليها مسؤولية تدقيق البيانات المالية والتأكد من مدى صحتها بما يساعد كل الأطراف على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

وتقوم المبادرة على استقطاب عدد خمسين طالبًا وطالبة من خريجي كليات المحاسبة من الجامعات القطرية المختلفة، وتأهيلهم من خلال الدورات والبرامج المتخصصة لمدة ستة أشهر على أن يتم اختيار المشاركين في نهاية التدريب لاختبار

82%



توقيع مذكرة تفاهم بين المحاسبين القانونيين وهيئة تنظيم الأعمال الخيرية



الجمعيات والهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد علق الدكتور هاشم السيد قائلاً: إن توقيع هذه المذكرة يعكس حرصنا الدائم على إدامة التواصل والتفاعل مع كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وذلك في إطار الجهود التي نبذلها في سبيل تحقيق رسالة الجمعية بالارتقاء بمهنة المحاسبة وصقل المستوى العلمي للمحاسبين. بما يساهم في تعزيز مكانة دولة قطر في هذا المجال، ومن ثم المشاركة الفعالة في النهضة الشاملة التي يشهدها المجتمع وحماية الاقتصاد الوطني.

أبرمت هيئة تنظيم الأعمال الخيرية مذكرة تفاهم مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين.

العلمية في مجال المحاسبة، والتنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وورش العمل، والتعاون في تنفيذ البرامج التدريبية المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية المعتمدة، وتطوير الإجراءات المحاسبية القطاعية المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح والخاضعة لرقابة الهيئة.

من جهته صرح السيد إبراهيم الدهيمي بأن هذه المذكرة سيكون لها أثر مهم على الجهود المبذولة، للنهوض بمجال العمل الخيري، مشيراً إلى أن الإنجازات المستدامة في مجال العمل الخيري تتطلب اعتماد شراكات قوية بين

وبموجب هذه المذكرة، التي وقعها السيد إبراهيم عبدالله الدهيمي المدير العام لهيئة تنظيم الأعمال الخيرية والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين، حدد الطرفان مجالات التعاون المتمثلة في تطوير الأداء العلمي والمهني للعاملين بهيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وتطوير النظم والممارسات المحاسبية للمنظمات غير الهادفة للربح، والتعاون مع الهيئة في متطلبات الشفافية المالية للجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية الخاضعة لرقابتها، بما يتواءم مع مسيرة التنمية التي تشهدها دولة قطر. ويشمل ذلك دعم وتشجيع إجراء البحوث والدراسات



الجمعية تختتم البرنامجين الثالث عشر والرابع عشر ضمن خطتها التدريبية لعام 2019 للجهات العامة والخاصة

لعدد من موظفي هيئة تنظيم الأعمال الخيرية ووزارة العدل وشركة عقار. وقد تضمن البرنامج عدة محاور منها: مدخل في الموازنات التقديرية ومراحل تطورها، تعريف الموازنة التقديرية والغرض منها، أهداف وأهمية تطبيق الموازنات التقديرية، دورة الموازنة، تصنيف الموازنات التقديرية أنواع الموازنات، الموازنات التقديرية ونماذج إعدادها، الفروقات الأساسية بين الموازنة التقديرية والميزانية، اعداد الموازنات للجهات والهيئات الحكومية وتطبيقات عملية.

الداخلي، اختصاصات ومسؤوليات المدقق الداخلي، أنواع التدقيق الداخلي، معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، التخطيط والتجهيز لإجراء عملية التدقيق الداخلي، تنفيذ برنامج التدقيق الداخلي، إعداد تقرير التدقيق الداخلي، متابعة نتائج التدقيق الداخلي ونماذج وتطبيقات عملية.

ومن جهة أخرى اختتمت الجمعية البرنامج الرابع عشر وهو برنامج « الموازنات التقديرية وطرق إعدادها» والذي تم عقده في فندق ميلينيوم السد أيضاً

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية البرنامج الثالث عشر ضمن خطتها التدريبية للعام 2019، بالتعاون مع هيئة تنظيم الأعمال الخيرية واشتملت الخطة على برنامج التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، والذي تم عقده في الفترة من يوم الأحد الموافق 15/9/2019 إلى الأربعاء 18/5/2019 في فندق ميلينيوم السد. وتم تنفيذ البرنامج بمشاركة كبيرة من مديري وموظفي بعض الجمعيات الخيرية بالدولة. وقد احتوى البرنامج على عدة محاور منها: تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه، مواصفات المدقق

الجمعية تنظم ندوة تعريفية عن شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA)



المادة العلمية الخاصة بالشهادة وكيفية الدراسة والمذاكرة وطريقة الأسئلة والاختبار وأفضل الطرق للحصول على الشهادة والاستفادة منها.

وتم الإعلان عن بداية دورة خاصة لعدد 8 أشخاص بداية أكتوبر 2019 بعدد محاضرتين أسبوعياً لمدة 6 أشهر برسوم قدرها 8,000 ريال قطري. وقد تم الإعلان عن فتح باب التسجيل في هذه الدورة والدورة التي ستبدأ في يناير 2020 أيضاً.

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الندوة التعريفية المجانية عن شهادة (CMA)، الصادرة عن معهد المحاسبين الإداريين الأمريكي (IMA) بحضور عدد من المشاركين يوم الخميس الموافق 12/9/2019 في فندق رتاج الريان بالدفة.

وقام المدرب الدكتور جميل محمد، بتقديم عرض واف عن الشهادة وأهميتها ومزاياها والصعوبات التي تواجه دارسيها ونتائجها والمحاور التي تشتمل عليها

جمعية المحاسبين تنظم مؤتمر القوة الرقمية



الدوحة - أوقية: نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مؤخراً ، مؤتمر القوة الرقمية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA ، برعاية وزارة الخارجية وهيئة الأشغال العامة وشركة بيت الاستثمار، وذلك في المؤسسة العامة للحي الثقافي «كتارا».

”
التكنولوجيا
تحدث طفرة في
القطاعات المالية
والمحاسبية

المعلومات في أسرع وقت ممكن، وبينوا إن التكنولوجيا أصبحت تلعب دوراً محورياً في صياغة مستقبل العمليات المالية.

جهود جمعية المحاسبين

قال الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية: لقد نظمت جمعية المحاسبين مؤتمر القوي الرقمية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية

وناقش المشاركون في جلسات المؤتمر آليات استغلال التكنولوجيا والبرمجيات في عملية تطور القطاعات المالية والمحاسبية، لتفادي العمليات المتكررة في إدخال البيانات، بالإضافة إلى بحث مستقبل العمليات المالية.

وأشاروا إلى أن هناك استخدام متزايد للتكنولوجيا في العمليات المالية لكي تجعلها أكثر فعالية، مؤكداً أنه قبل عقدين لم يكن يدرك العالم أهمية الحصول على



إن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية تنظم مؤتمر القوة الرقمية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA والذي يُعقد لأول مرة في دولة قطر، تحت شعار «القوة الرقمية وكيفية الاستفادة من الفرصة في قطر».

أضاف: يعتبر المؤتمر حلقة وصل لتبادل الخبرات وتقديم الأطروحات حول أحدث المستجدات والنتائج في القطاع الرقمي، وبناقش أثر التطورات التقنية التي تتقدم بسرعة عالية والتغيرات التي تسببها ثورة التقنيات المالية في المشهد الاقتصادي وواقع استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة وكيفية تجاوب الأطراف المعنية للتحديات والفرص التي تقدمها التقنيات الحديثة في تطوير المحاسبة وبناء مهاراتهم الرقمية.

وتوجه المنصوري بالشكر والتقدير إلى وزارة الخارجية وهيئة الأشغال العامة وشركة بيت الاستثمار على دعمهم ورعايتهم للمؤتمر، مشيراً إلى أن ذلك يؤكد مدى الاهتمام بأهمية القطاع الرقمي في تعزيز اقتصاد المعرفة وخلق الفرص الاقتصادية في عالم أصبح قياس القوة الرقمية للدول مرتبطاً بمدى قدرتها على المساهمة في صناعة الاقتصاد الرقمي والتحول إلى اقتصاد المعرفة.

وقال: أتوجه بالشكر أيضاً إلى المؤسسة العامة للحى الثقافي «كتارا» على استضافة المؤتمر والذي يأتي ضمن جهود المؤسسة ودعمها للجمعيات والمؤسسات العامة الخاصة.

وأوضح المنصوري إن جمعية المحاسبين القانونيين تعمل منذ نشأتها على تحقيق الأهداف المنشودة منها والقيام بالدور المهني المنوط بها، في تحمّل مسؤولياتها تجاه المجتمع والمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وأشار إلى أن

” قطر ترسخ مكانتها على خارطة القوة الرقمية

الجمعية تسلك في سبيل ذلك ادوات وآليات مختلفة سواء كانت محاضرات او ندوات اضافة الى إصدار مجلة ربع سنوية متخصصة في مجال المحاسبة والأمر المالية.

وقال: كما تواصل الجمعية تقديم المقترحات والتوصيات الرامية إلى تطوير سبل وآليات ومجالات المحاسبة والقوانين المحاسبية للتلاءم مع المستجدات المتغيرة في مجال الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى تقديم الدعم المستمر والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أداءهم المهني، بل وتشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاومتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.

تبادل الخبرات والآراء

وقال السيد عبدالله المنصوري، نائب رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين،

” د.هاشم السيد: نتابع أحدث التطورات التقنية والتكنولوجية

ACCA والتي تربطهما شراكة استراتيجية اسفرت عن تنظيم العديد من الندوات والمحاضرات وورش العمل المشتركة.

أضاف إن الهدف الاساسي من المؤتمر هو معرفة الفرص الموجودة والمتاحة في دولة قطر من حيث القوي الرقمية، مؤكداً إن المؤتمر يشكل فرصة مميزة للالتقاء بنخبة من الخبراء والمختصين العاملين في القطاعات المختلفة لتبادل الآراء والمعرفة.

وأوضح الدكتور هاشم السيد، إن جمعية المحاسبين القانونيين القطريين تعمل على الاطلاع على آخر المستجدات وأحدث التطورات التقنية والتكنولوجية في مجال المحاسبة والشؤون المالية لتتماشي مع القوي الرقمية.

وأشار إلى أن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية تربطها علاقة استراتيجية مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA، مبيناً إن هذه الشراكة اتاحت فرص تنظيم سلسلة من المحاضرات وورش العمل المشتركة. وكشف الدكتور هاشم السيد إن عدد اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والتي تأسست في عام 2007 وصل الي 168 عضواً متخصصين في مجال المحاسبة.

ونوه الدكتور هاشم السيد الى ان الجمعية تغطي بقدراتها المهنية العالية جميع المجالات المتعلقة بتبادل المعرفة والتطوير وترقية القدرات، لافتا الى ان



داخل وخارج قطر، وقد وجدنا في هذا المؤتمر قيمة مضافة لتوجهاتنا حيث نضع الاقتصاد الرقمي في قمة أولوياتنا، وكان ثمره ذلك مبادرة إطلاق أول عملة رقمية إسلامية وهي «الاي دينار» لتلحق دولة قطر بعالم العملات الرقمية.

وأكد محمد لطفي على أهمية المؤتمر في نشر الوعي المجتمعي بأهمية التحول الرقمي، وهو ما يساعد في تحقيق نقلة نوعية في المجتمع نحو المزيد من فرص الاستثمار في قطاع التكنولوجيا وخلق الفرص الاقتصادية.

وقال: نأمل في استثمار الإمكانات الهائلة والفرص المميزة التي يوفرها قطاع التكنولوجيا، بما يساهم في التوصل إلى حلول مبتكرة لدفع عجلة التنمية المستدامة ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال، وبناء مستقبل مزدهر يليق بمكانة دولة قطر.

وأدعو الله أن يُوفّقنا إلى الخروج بأعمال المؤتمر إلى مستوى الطموحات، وأن يكون لنا هذا خطوة نحو الأمام في الاستفادة من قدرة التقنيات الحديثة في مجال التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي بما يعود بالنفع على الجميع ونهضة وتمية المجتمع.

استثمار الإمكانات

ومن جهته قال السيد محمد لطفي، المدير المالي في شركة بيت الاستثمار: أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر.

أضاف: تُعتبر شركة بيت الاستثمار من أقدم الشركات الاستثمارية العاملة في قطر، تحت مظلة مصرف قطر المركزي، وتشمل أعمال الشركة الكثير من الأنشطة

” المنصوري: القطاع الرقمي يعزز اقتصاد المعرفة

تنظيم المؤتمر يأتي في إطار جهود جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ليكون إضافة إلى مسيرتها المهنية ومسؤوليتها الاجتماعية وتأكيداً على أهمية توسيع المشاركات وتبادل الخبرات وتسهيل عمليات انتقال المعرفة والخبرات.

اقتصاد المعرفة

وقال المنصوري: لم يعد التحول نحو اقتصاد المعرفة مجرد شراء تقنيات معينة وتطبيقها في قطاع الأعمال، ليكون ذلك مبرراً للحديث عن بداية التحول نحو اقتصاد المعرفة، ولكن أصبح هذا النوع من البنى الاقتصادية يخضع للتقييم شأنه شأن البنى الاقتصادية التقليدية، ولهذا تتنافس الدول على تبوء ترتيباً متقدماً في التصنيف الدولي للتنافسية الرقمية باعتبار ذلك أحد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات وتويع مصادر الدخل.

أضاف: تولي قيادتنا الرشيدة اهتماماً كبيراً بالاستثمار في القدرات التكنولوجية، الأمر الذي جعل دولة قطر مركزاً تقنياً مزدهراً، وطرفاً فاعلاً في خريطة القوة الرقمية في العالم، حيث يشير تقرير التنافسية الرقمية في العالم الصادر في نسخته الأحدث الخاصة في عام 2018 إلى أن دولة قطر هي إحدى الدول الشرق أوسطية التي تتمتع بترتيب متقدم في هذا التصنيف، وجاء ترتيبها ضمن الدول الخمسين الأكثر تنافسية في المجال الرقمي على مستوى العالم.

وتابع المنصوري: أؤمنُ عاليًا تلك الجهود





ندوة عن «المحاسبة والأزمات المالية» بكلية أحمد بن محمد العسكرية

نظم قسم المحاسبة بكلية أحمد بن محمد العسكرية ندوة هامة بعنوان «المحاسبة والأزمات المالية»، بحضور الدكتور جلال العطار رئيس القسم وعدد من الأساتذة والطلاب. وقد تحدث في هذه الندوة الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.

في بعض الدول التدخل لمواجهة هذه التحديات والأزمات من خلال تعديل القوانين والتعليمات التي تنظم المهنة، بأن فرضت على مكاتب المحاسبة العالمية أن يكون لها شريك وطني حتى يُسمح لها بمزاولة عملها في البلاد. وذلك بسبب المخالفات الكبيرة التي ارتكبتها هذه المكاتب. والهدف من ذلك إضفاء المزيد من الدقة والمصادقية على البيانات المالية.

ويخصوص الأزمة المالية العالمية القادمة، أشار الدكتور هاشم السيد إلى أن كل التوقعات ترمي إلى وقوع أزمة في عام 2020 ومن المؤشرات الدالة على ذلك حجم الدين العالمي الذي يصل إلى 244 ترليون دولار، في حين أن حجم الأصول العالمية لا يتعدى 80 ترليون دولار. وتصل قيمة الدين الأمريكي إلى 20 ترليون دولار. وهذا مؤشر قوي على حدوث الأزمة، حيث تستحوذ أمريكا على نسبة 25% من حجم التجارة العالمية التي تتم كافة المعاملات فيها بالدولار. بجانب إنخفاض حجم النمو في أمريكا والصين وأوروبا، والمشاكل القائمة بين أمريكا والصين بسبب ما تفرضه أمريكا من رسوم على المنتجات الصينية، هذا علاوة على الأزمة الاقتصادية في إيطاليا

وتناولت الندوة عدة محاور حول تعريف المفاهيم بخصوص المحاسبة والمالية والأزمة المالية، وتاريخ الأزمات المالية وأسبابها وكيفية وقوعها ونتائجها، والعلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية، والأزمة المالية العالمية القادمة وأسبابها وأثارها على العالم بصفة عامة وعلى دول الخليج بصفة خاصة، ووسائل الوقاية من الأزمات المالية على مستوى الأفراد والشركات والدول.

وقال الدكتور هاشم السيد إن هناك علاقة وثيقة بين المحاسبة ووقوع الأزمات المالية، وهذا يرجع إلى بيئة العمل إذا كانت صحية أم لا، فإذا كانت بيئة العمل صحية أستطاعت المحاسبة أن تحول دون وقوع الأزمات المالية، وعلى العكس إذا كانت بيئة العمل مريضة كانت المحاسبة من العوامل الرئيسية في الاضطرابات المالية، حتى أن البعض يتهم المحاسبة بأنها وراء الأزمات المالية. فعندما لا يكون هناك التزام بالمعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني تحدث آثار ضارة على الاقتصاديات، ومن هنا فالأزمات المالية العالمية كان لها أثر مباشر في إضعاف الثقة في المحاسبة والمحاسبين، الأمر الذي استلزم من الجهات الحكومية والمهنية

وأسبانيا والبرتغال وخروج بريطانيا من المنظومة الأوروبية.

وحول موقف دولة قطر من هذه الأزمة، أكد الدكتور هاشم أن الحصار أظهر قوة ومثانة الاقتصاد القطري وأنه بعيد عن أية اضطرابات أو تقلبات، حيث استطاعت قطر أن تحقق الأمن الاستراتيجي في المياه والطاقة والغذاء، وكذلك ما لديها من وفورات مالية تستثمرها في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي من خلال الصندوق السيادي الذي يصل حجم الاستثمارات فيه إلى 350 مليار دولار.

وفي الختام حث الدكتور هاشم الطلاب على ضرورة الجد والمثابرة في تحصيل العلم، والعمل بمهنة المحاسبة لأنها من المهن المطلوبة في السوق القطري، مؤكداً لهم أن جمعية المحاسبين القانونيين يسعدها التواصل معهم وتقديم المساعدة والمشورة بما يخدمهم في مسيرتهم العملية.



بالتعاون مع وزارة الصحة العامة المحاسبين القانونيين تنظم مؤتمر حوكمة القطاع الصحي

الدوحة - أوقية: نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مؤخراً المؤتمر الوطني لحوكمة القطاع الصحي تحت رعاية وزارة الصحة العامة في القاعة الرئيسية مبنى 15 بالمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا، وذلك بمشاركة نخبة من المتحدثين المتخصصين والمهتمين في مجال الحوكمة وتطبيقاتها في قطاع الصحة.

وتابع الدكتور هاشم السيد: بما أن تحسين النظم الصحية في دولة قطر أمر نسعى إليه جميعاً، فإن الرعاية الصحية الشاملة تدفعنا لتكون شركاء النجاح في هذا العمل، حيث أن كل عمل يهدف إلى الارتقاء بخدمات صحية رفيعة المستوى يحقق الأمان للجميع.

”

دور بارز للتشريعات والقوانين في تعزيز الحوكمة

تعاون مثمر

وقال الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية: أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة الدكتورة حنان الكواري وزيرة الصحة العامة وجميع العاملين في الوزارة على حسن تعاونهم، والشكر موصول إلى المؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا على استضافة المؤتمر ودعمهم المستمر لكافة المؤسسات.

أكد المشاركون في المؤتمر على الأهمية البالغة للحوكمة وآليات تطبيق مبادئها بصورة فعالة في تحسين خدمات الرعاية الصحية، وفقاً لأعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المهنية السليمة، وبما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018 - 2022.

وتناول المؤتمر دور الحوكمة في تحسين خدمات

”

جهود للارتقاء بالقطاع وتحقيق الاستدامة.. د.هاشم السيد: الحوكمة أحد ركائز تطوير خدمات الرعاية الصحية

وأوضح أن المؤتمر يحظى بأهمية بالغة في مناقشة الارتقاء بقطاع الصحة واستخدامه، بالإضافة إلى جودة الخدمات الصحية وسلامتها وتطبيق معاييرها، ورسم سياسات صحية تحقق أبعاد الصحة العامة. وبذلك فإن المؤتمر يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018 - 2022 كما يُعد استكمالاً لجهود وزارة الصحة العامة في مجال الرعاية الصحية.

وأشار الدكتور هاشم السيد إلى أن المؤتمر

”

حماية المريض والفريق الطبي في إطار مؤسسي وقانوني

الرعاية الصحية، وتطوير مختلف الأنشطة والوظائف، وإبراز دور التشريعات والقوانين في تعزيز الحوكمة في إدارة المؤسسات الصحية، وتشجيع البحث في هذا المجال، واستخدام الأدوات المناسبة لقياس أداء النظم الصحية وحوكمتها، مما يؤدي إلى حماية كافة الأطراف في إطار مؤسسي وقانوني.

أضاف خلال كلمته: لقد جاء اختيار موضوع هذا المؤتمر إيماناً من جمعية المحاسبين القانونيين بأهمية الحوكمة في منظومة الرعاية الصحية المتكاملة لتحسين نوعية وقيمة الخدمات المقدمة حيث تعود في النهاية على صحة ومصصلحة المستفيدين والمجتمع، وذلك في إطار سعي الجمعية نحو التشجيع على تبادل المعرفة في الرعاية الصحية، بجانب إيجاد شركات فاعلة مع مختلف المؤسسات الوطنية.



القرار، مواجهة حالات الفساد المالي أو الإداري، ضمان حقوق الأطراف المستفيدة، بالإضافة إلى تعزيز الإفصاح والشفافية والثقة والمصداقية.

وأكد الأحمّد أن عدم الالتزام بالحوكمة في القطاع الصحي ينتج عنه اتخاذ العديد من القرارات التي تؤدي إلى اهدار للموارد دون منافع مباشرة وملموسة ما قد يؤدي إلى انشاء مستشفيات او مراكز خدمات صحية كبيرة بأماكن نائية ونسبة السكان بها شحيحة، تكرار توفير خدمات وقوى عاملة بأماكن مجهزة بالسابق، تكرار تقديم الخدمات من القطاعات العامة والخاصة.

وقال: لا تقتصر الحوكمة على ادارة الخدمات الصحية المقدمة من الدولة ككل بل ان تفعيل تطبيق أنظمة الحوكمة يتم ايضا على المؤسسات الطبية والمستشفيات من خلال تفعيل الهيكل الاداري بالشكل الامثل وتشكيل اللجان المعنية لضمان جودة الخدمة وسلامة المريض.

”
الشفافية والإفصاح
والمساءلة
والمسؤولية أهم
مبادئ الحوكمة

الحوكمة الموسيسية

وقال أحمد محمد الأحمّد، من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، إن الحوكمة عبارة عن مجموعة من العلاقات تربط القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة.

أضاف : الحوكمة الموسيسية أخلاق وقيادة، ولعل التركيز على موضوع القيادة بأخلاق هو أساس نجاح أي عمل مهما كان، حيث ركزت مسودة التعديل على موضوع حوكمة الأخلاقيات وأشارت إلى أنه يجب أن يبادر قادة المؤسسة من خلال أمثله على القيادة بأخلاق وتبني نهج واضح في هذا المجال من خلال تطبيق بعض الأمثلة المتعلقة بتحمل المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية.

وتابع الأحمّد: مؤخراً تم التركيز بشكل متزايد على موضوع الاهتمام بثقافة المؤسسة كونها المحرك الخفي لأداء المؤسسة والعامل الرئيسي لنجاحها فلاحظنا اهتمام معهد المدققين الداخليين بهذا الموضوع ورغم ذلك لا يزال قلة من المدققين الداخليين يهتمون بتقييم الضوابط غير المرئية التي تتعلق بتقييم الأخلاقيات والشفافية والقيم والثقافة.

وأوضح أن أهداف نظام حوكمة القطاع العام تشمل: تحديد المهام والمسؤوليات، ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية ومنع تضارب المصالح، تحديد مسؤوليات وحقوق و واجبات المسؤولين، وضع معايير للرقابة على الاداء، إتاحة الفرص لأشراك جميع الأطراف لاتخاذ

بتناول موضوعات حيوية تتعلق بتطوير القيادات الصحية والنظم ذات العلاقة كقاعدة للتخطيط الاستراتيجي الفاعل، ولتحسين جودة الخدمات الصحية وسلامتها، وتطوير مختلف الأنشطة والوظائف، وإبراز دور التشريعات والقوانين في تعزيز الحوكمة في إدارة المؤسسات الصحية، وتشجيع البحوث في هذا المجال، واستخدام الأدوات المناسبة لقياس أداء النظم الصحية وحوكمتها، مما يؤدي إلى حماية المريض والفريق الطبي في إطار مؤسسي وقانوني.

خدمات نوعية

وقال: إن الهدف من الحوكمة هو تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد وتحسين رفاهية المواطن. لذلك فإن الحوكمة تعتبر أحد أهم الركائز التي تقوم عليها إدارات الخدمات الصحية لتحقيق أهدافها الإدارية والفنية وتحسين جودة ونوعية خدماتها.

أضاف الدكتور هاشم السيد: ويُنظر للحوكمة وآلياتها باعتبارها موضوعاً حساساً وذو أهمية كبيرة، وأحد الأركان المهمة لتقوية النظم

”
الأحمّد: عدم الالتزام
بالحوكمة يؤدي إلى
اهدار الموارد

الصحية، والمستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية المتعددة، حيث تركز الحوكمة الصحية على إدارة العمليات ودعم أنشطة الرعاية الصحية.

ونوه إلى أن الحوكمة وآلياتها تعتبر موضوعاً ذو أهمية كبيرة، سواء على مستوى البنى التحتية أو الخدمات، لأنها لا ترتبط فقط بالأبعاد المالية والاقتصادية، بل بأبعاد إنسانية وأخلاقية في كيفية توفير الرعاية الصحية للمتفعين، وهذا هو الأساس، مبيناً أن الحوكمة تقوم على مجموعة مبادئ أساسية، أهمها الشفافية والإفصاح والمساءلة والمسؤولية، وهذه المبادئ هي صمام الأمان لضمان الإدارة الجيدة والاستثمار الأمثل للموارد في تحسين الخدمات الطبية وتحقيق التميز.



بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين هيئة تنظيم الأعمال الخيرية تنظم برنامج «الحوكمة وآليات تطبيقها»

هيئة تنظيم الأعمال الخيرية
Regulatory Authority for Charitable Activities



نظمت هيئة تنظيم الأعمال الخيرية برنامجًا متخصصًا بعنوان «الحوكمة وآليات تطبيقها» بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، ومشاركة مجموعة من الجمعيات الخيرية غير الهادفة للربح. وذلك في المدة من الأحد 20 إلى الأربعاء 23 أكتوبر بفندق رتاج الريان بالدفنة.

صنع القرار ودور القيادات ومحددات الأدوار والمسؤوليات والوظائف والعلاقات الإدارية بين كافة المستويات الإدارية.

وأضافت أن البرنامج يسعى إلى تطوير منظومة القوانين والإجراءات التنظيمية السلوكية وتعزيز معايير وتطبيقات النزاهة والمساءلة والشفافية والرقابة والتدقيق والامتثال ومدونات السلوك وتعارض المصالح للجمعيات المشاركة في البرنامج.

التي تقدمها الهيئة بشكل مستمر وينسجم مع احتياجات الجمعيات الخيرية لتعزيز الاستفادة من خدماتها ودورها في المجتمع. كما يُعد فرصة لتبادل الخبرات والمعرفة بما ينعكس إيجاباً على عمل الجمعيات المشاركة.

وأكدت الهيئة أنها تعمل على تطبيق الحوكمة في عملها، وعمل كافة الجمعيات التابعة لها نظراً لأهميتها في الارتقاء بالعمل وحسن إدارة الموارد وتعريف خطوات إجراءات

وضم البرنامج عدة محاور هي: تعريف الحوكمة، أهمية الحوكمة، دور الحوكمة في تحقيق مصالح كافة الأطراف، أهداف الحوكمة، آليات تطبيق الحوكمة، مراقبة تطبيق الحوكمة، إعداد تقارير الحوكمة مع تطبيق بعض النماذج العملية.

وصرحت الهيئة أن هذا البرنامج التدريبي يدخل ضمن مذكرة التفاهم الموقعة مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية. ويأتي في إطار البرامج التدريبية المتخصصة



وزير التنمية يلتقي ممثلي الجمعيات

أكد سعادة السيد يوسف بن محمد العثمان فخرو وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على أهمية العمل الاجتماعي التطوعي في خدمة وتمتية المجتمع، من خلال مختلف الأعمال والنشاطات التي تقوم به الجمعيات الأهلية والمهنية لخدمة أعضائها من مختلف الفئات.

تشكيل لجنة لمتابعة هذا الأمر. أما عن طلب الجمعيات بضرورة وجود دعم سنوي ثابت يساعدها في القيام بدورها أكد سعادة الوزير على استعداد الوزارة لدعم المبادرات الهادفة التي تقوم بها الجمعيات. كما وجه الوزير بدراسة بعض الموضوعات الأخرى التي تساعد الجمعيات على إنجاز أعمالها ومنها توفير مقرات رسمية للجمعيات والحصول على دعم من صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية بجانب تحديد مدى زمني لتسجيل العضوية في الجمعيات لتفادي طول إجراءات التسجيل.

استعداد الوزارة لدعم أي مبادرة بناءة تعود بالنفع على المجتمع.

وأثار ممثلو الجمعيات عدة مطالب، بناء على الاجتماع التنسيق الذي تم فيما بينهم وتناولت التحديات والمعوقات التي تواجه الجمعيات وكيفية معالجتها. وحول رؤية ممثلي الجمعيات بخصوص تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر في 2004، نظراً لعدم ملائمة الظروف الحالية والنهضة الاقتصادية التي تشهدها دولة قطر، فقد تم الاتفاق على

وأضاف سعادته، خلال لقائه عدد من رؤساء الجمعيات، بحضور الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والمهندس خالد النصر رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين والسيد راشد النعيمي رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين وممثلي إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالوزارة، أن الإنسان محور عملية التنمية الاجتماعية، وأن الهدف الأول للجمعيات هو المساهمة الجادة في تمية المجتمع والنهوض به. ودعا الجمعيات إلى الاهتمام بالمشروعات الجادة مشيراً إلى



ندوة بجامعة قطر تناقش «مستجدات المحاسبة في دولة قطر»

نظمت الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر ندوة بعنوان «مستقبل المحاسبة في دولة قطر» يوم الاثنين 21 أكتوبر الجاري في تمام الساعة السابعة مساءً في قاعة ابن خلدون بالجامعة.

لغير المحاسبين للمشاركة في تأسيس شركات المحاسبة. في حين يجب أن تقتصر ممارسة المهنة على المحاسبين فقط. كما طالب بضرورة تعديل القانون بأن يشترط تدريب وتأهيل المحاسبين لمزاولة المهنة، وكذلك مطالبة المكاتب العالمية أن يكون بها شريك قطري أسوة بما هو معمول به في الكثير من الدول لأن ذلك يفتح المجال للقطريين لممارسة المهنة.

وحث الجهات المعنية في الدولة على مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بالمهنة، وأن يكون هناك معايير محاسبية موحدة يلتزم بها الجميع، وكذلك ضرورة الاهتمام بالكفاءات القطرية في هذا المجال وتشجيعها على العمل بمهنة المحاسبة، حيث نرى معظم الكوادر الوطنية التي حصلت على شهادات في المحاسبة يتجهون إلى العمل في الوظائف الحكومية، وفي ذلك إهدار لمستواهم المهني.

واختتم الدكتور الخاطر حديثه بعدة توصيات هي: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنظيم العمل بمهنة المحاسبة، أهمية توافق القانون مع معايير حوكمة الشركات، وأن يتوافق القانون مع الأوضاع الاقتصادية والتجارية في الدولة، والأخذ بتوصيات الندوات والمؤتمرات والدراسات الأكاديمية المتخصصة ذات الصلة بالموضوع.

ومن جانبه قال الدكتور هاشم السيد،

وتحدث في هذه الندوة الدكتور خالد الخاطر نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والدكتور مصطفى حسن رئيس قسم المحاسبة ونظم المعلومات بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر. وحضرها عميد كلية الإدارة والاقتصاد وأساتذة الكلية وعدد كبير من الطلاب ومنتسبي الجمعية العلمية للمحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين والمهتمين بشؤون المحاسبة في قطر.

وفي محاضراته أكد الدكتور خالد الخاطر ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر، بما يساعد على تحقيق أهداف المهنة ومواكبة التطورات التي تشهدها على المستوى الدولي. وقال إن عدم وضوح القوانين صاحبه زيادة واضحة في عدد مكاتب المحاسبة في الدولة. وطالب الدكتور الخاطر بإلغاء المادة رقم (8) من القانون الحالي لأن بها إجحاف لحقوق المحاسبين، حيث تفتح المجال



”
د. الخاطر: ضرورة
تطوير تشريعات
تنظيم مهنة
المحاسبة في قطر



من خلال ما طرحه من مبادرات وبرامج تدريبية، مشيرًا في ذلك إلى المبادرة الوطنية للارتقاء بمهنة المحاسبة التي تنفذها الجمعية.

وتحدث الدكتور مصطفى حسن عن الجانب الأكاديمي لمهنة المحاسبة، وأشار إلى أن النشأة التاريخية للمحاسبة توضح مدى ارتباطها بالمجتمع. وأضاف أن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات يحتم على الأكاديميين أن يطوروا أنفسهم لمجاراة معطيات العصر والبيئة التي يعملون بها.

وقد تم تفاعل الطلاب مع الندوة من خلال طرح الأسئلة التي تولى المحاضرون الرد عليها، مما أعطى اللقاء زخمًا كبيرًا.

” د. هاشم السيد: غياب واضح للمكاتب الوطنية عن سوق العمل

رئيس جمعية المحاسبين القانونيين إن هناك غيابًا واضحًا للمكاتب الوطنية وسيطرة شبه كاملة على سوق العمل والشركات المساهمة من قبل مكاتب المحاسبة العالمية، حيث يبلغ عدد المكاتب الوطنية 170 مكتبًا منهم فقط 40 مكتبًا نشطًا وحصتهم من سوق العمل لا تتجاوز 10%، بينما يبلغ نصيب شركات التضامن 15%، هذا في الوقت الذي تسيطر فيه المكاتب العالمية، وعددها 7 مكاتب، على 75% من حجم سوق العمل. ولنا أن ندرك ما تحققه المكاتب العالمية من أرباح كبيرة، وفي نفس الوقت يتضح لنا ما تعانيه المكاتب الوطنية من ضعف في الإيرادات، وانعدام تكافؤ الفرص.

وأضاف الدكتور هاشم أنه على الرغم من التحديات التي تواجهها والتشريعات والقوانين التي تحكم عمل مهنة المحاسبة بشكل عام، إلا أننا سنحاول تعديل هذه القوانين بحيث تخدم المهنة. لأن هدفنا هو رعاية مهنة المحاسبة في قطر وأن يكون لها دور كبير في التطور الاقتصادي. ودعا الطلاب إلى الاجتهاد والالتحاق بالعمل بمهنة المحاسبة، حيث إنها من المهن المطلوبة في السوق القطري، مؤكدًا على استعداد جمعية المحاسبين لمساعدة الخريجين وتأهيلهم



برامج جمعية المحاسبين القانونيين القطرية خلال النصف الأول من العام 2020

م	إسم البرنامج	عدد الساعات	عدد الايام
1	محاسبة الأجور والمرتببات	16	4
2	المالية لغير الماليين	12	3
3	أدوات التمويل الإسلامي	15	5
4	تنظيم الوثائق والارشفة	12	4
5	إعداد الموازنات الحكومية	15	5
6	إعداد الحسابات الختامية للقطاع العام/ الخاص	15	5
7	أساسيات التدقيق الداخلي	12	4
8	تحليل القوائم المالية والمؤشرات	16	4
9	محاسبة الرواتب والأجور	16	4
10	دراسات الجدوي الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	16	4
11	الاعتمادات المستندية المصرفية	16	4
12	تقييم المخاطر في الجهات الحكومية	15	5
13	أساليب عينات التدقيق للتحقيق من صحة العمليات	16	5
14	المحاسبة الإدارية	12	4
15	مبادئ المحاسبة	12	3
16	مستجدات معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية	16	5
17	التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	16	5
18	الرقابة الفعالة على المدفوعات والمقبوضات المالية	15	5
19	السجلات المحاسبية وتسوية وإقفال الحسابات المالية	15	5
20	مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب	16	4
21	حوكمة القطاع الحكومي	15	5
22	حوكمة الشركات المساهمة	16	4
23	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية	15	5



م	إسم البرنامج	عدد الساعات	عدد الايام
24	فحص الحسابات والتهرب الضريبي	16	4
25	التخطيط الاستراتيجي	12	4
26	قواعد ونظم الحوكمة في المصارف	16	4
27	مسئول الالتزام والاشراف على العمليات	15	5
28	الافصاح والشفافية وفقا للمعايير الدولية	16	4
29	المراجعة المالية	12	4
30	تحليل القوائم المالية والمؤشرات	16	4
31	تطوير المهارات المالية للمدراء	16	4
32	المحاسبة الادارية	12	4
33	الممارسات الحديثة في المحاسبة والمراجعة والتدقيق	16	4
34	استراتيجيات معالجة الانحرافات في الموازنات	15	5
35	أساليب إعداد المخاطبات والمذكرات والتقارير	12	4
36	الإطار الفكري للمحاسبة الحكومية	12	4
37	أساسيات المحاسبة الحكومية وفق المعايير الدولية	15	5
38	إعداد الموازنة التقديرية والحساب الختامي	15	5
39	التخطيط وفق أسلوب الموازنة التقديرية	15	5
40	التحليل المالي واستخدام المؤشرات	15	5
41	تخطيط التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية	15	5
42	الرقابة بأسلوب الموازنة	15	5
43	إعداد تقارير التدقيق	15	5
44	المحاسبة لغير المحاسبين	15	5
45	أساليب العمل الحديثة وخط العمل	15	5
46	الهيكلية الإدارية وتبسيط الإجراءات	15	5



لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات

اتفاقية بين جمعية المحاسبين والمجمع الدولي العربي

الدوحة - أوقية: وقعت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية اتفاقية تعاون مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين، ويأتي ذلك في إطار جهود جمعية المحاسبين القانونيين القطرية للنهوض بمهنة المحاسبة والارتقاء بها في ظل الطفرة التنموية الكبيرة التي تعيشها دولة قطر.

بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى تقديم الدعم المستمر والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، بل وتشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاومتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.

تمنعها من مواكبة مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت إليه البلاد ولتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كما تواصل الجمعية تقديم المقترحات والتوصيات الرامية إلى تطوير سبل وآليات ومجالات المحاسبة والقوانين المحاسبية لتتلاءم مع المستجدات المتغيرة في مجال الأعمال والاستثمار،

وقد نجحت الجمعية من ترسيخ مكانتها وتعزيز علاقتها مع جميع الجهات المعنية ما يعكس الإدراك الكامل بأهمية تلك المهنة ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني.

وتبذل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أقصى الجهود لمواجهة التحديات التي تعوق مسيرة التطوير في مهنة المحاسبة، وإزالة العوائق التي



الجمعية تنجز البرنامجين التاسع والعاشر ضمن خطتها التدريبية لعام 2019 للجهات العامة والخاصة

للقطاع العام والخاص» والذي تم عقده في فندق رتاج الريان في الدفعة لعدد من الموظفين من هيئة تنظيم الأعمال الخيرية ووزارة العدل وهيئة متاحف قطر. وقد اشتمل البرنامج على عدة محاور منها: ماهية الحسابات الختامية، كيفية إعداد الحسابات الختامية والبيانات اللازمة لذلك، قيود افعال الحسابات الختامية، تقارير الحسابات الختامية وتحليل الحسابات الختامية لأغراض الموازنة.

الإيرادات والتحصيل، أساليب التحقق من صحة العمليات الخاصة بالإيرادات وتحصيلها وفقا للقانون، التأكد من تحصيل الإيرادات من المكلفين والاسترداد، بيان أوجه القصور في الامتثال للقانون من عدمه من قبل المكلفين وبعض الأمثلة والحالات التطبيقية والعملية.

وعلى صعيد آخر نفذت الجمعية البرنامج العاشر برنامج « إعداد الحسابات الختامية

انجزت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية البرنامج التاسع ضمن خطتها التدريبية للعام 2019، برنامج «محاسبة الإيرادات والتحصيل». والذي تم عقده في الفترة من يوم الاثنين الموافق 2/9/2019 إلى الخميس 5/9/2019 في مقر الهيئة العامة للضرائب. وتم تنفيذ البرنامج لموظفي قسم الإيرادات والتحصيل وبعض الإدارات الأخرى. وقد احتوى البرنامج على عدة محاور منها: تعريف محاسبة

الجمعية تختتم البرنامجين الحادي عشر والثاني عشر ضمن خطتها التدريبية لعام 2019 للجهات العامة والخاصة

الداخلي بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وقد احتوى البرنامج على عدة محاور منها: أهمية ونطاق التدقيق على نظم المعلومات، المهارات المطلوبة في مدققي نظم المعلومات، تحليل بيئة الرقابة المعلوماتية والإجراءات، تحليل المدخلات والمخرجات والعمليات التشغيلية، الجرائم المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية والحاسب الآلي.

من صحة العمليات الخاصة بالإيرادات وتحصيلها وفقا للقانون، التأكد من تحصيل الإيرادات من المكلفين والاسترداد، بيان أوجه القصور في الامتثال للقانون من عدمه من قبل المكلفين وبعض الأمثلة والحالات التطبيقية والعملية.

كما اختتمت الجمعية البرنامج الثاني عشر خلال الفترة من الأحد 8/9/2019 إلى الخميس 12/9/2019 برنامج «التدقيق على نظم المعلومات» لموظفي إدارة التدقيق

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية البرنامج الحادي عشر ضمن خطتها التدريبية للعام 2019، برنامج «محاسبة الإيرادات والتحصيل» للمرة الثانية والذي تم عقده في الفترة من يوم الأحد الموافق 8/9/2019 إلى الخميس 12/9/2019 في مقر الهيئة العامة للضرائب. وتم تنفيذ البرنامج لموظفي قسم الإيرادات والتحصيل وبعض الإدارات الأخرى، وقد احتوى البرنامج على عدة محاور منها: تعريف محاسبة الإيرادات والتحصيل، أساليب التحقق



المحاسبة الإدارية

طاهر ماني

مفهومها، دورها، وآلياتها

المحاسبة الإدارية هي معلومات تستخدم داخل المؤسسات أو الشركات وتكون غير معلنة ولا يمكن الوصول لها أو الاطلاع عليها إلا من عدد قليل من المستخدمين من متخذي وصناع القرار غالباً.

تعريف المحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية هي نظام للمعلومات يختص ب تجميع وتبويب وتحليل وتخزين بيانات أساسية أو معلومات ناتجة عن نظم أخرى فرعية للمعلومات في المنشأة لغرض إنتاج معلومات ذات طابع مالي أو غير مالي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. على ذلك فالمحاسبة الإدارية ما هي إلا جزء من نظام المعلومات الإداري المتكامل للمنشأة.

سمات المحاسبة الإدارية

« إن المحاسبة الإدارية موجهة لخدمة الأطراف الداخلية حيث تركز على إعداد التقارير للمستخدمين الداخليين (الإدارة).
« أن جوهر المحاسبة الإدارية هو القياس والتوصيل، فالقياس يشتمل على قياس القيم المستقبلية بالإضافة إلى القيم الفعلية ويكون قياس نقدي وغير نقدي، أما توصيل المعلومات فيتم للإدارة داخل المنشأة.

« إن الهدف من المحاسبة الإدارية هو خدمة الإدارة في ممارسة وظائفها المختلفة من تخطيط واتخاذ قرارات ورقابة.

أهداف المحاسبة الإدارية

للمحاسبة الإدارية أهداف عدة لكن يمكن تلخيص الهدف الاساسي من نظام المحاسبة الإدارية في « توفير المعلومات المناسبة في مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة».

والمقصود بالمعلومات البيانات التي خضعت للتحليل بناء على مبادئ وطرق علمية. والمعلومات المناسبة هي التي:

« تطابق احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات، ولذلك يجب أن يسبقها دراسة لطبيعة القرارات التي ستستخدم الإدارة المعلومات للوصول إليها.

« المعلومات المناسبة أيضا هي التي تصل إلى الإدارة في وقت مناسب لاتخاذ القرار، أي قبل اتخاذ القرار بفترة كافية للدراسة. فإذا وصلت المعلومات بعد اتخاذ القرار، أو بعد الوقت الذي كان يجب أن يتخذ فيه القرار أصبحت عديمة الفائدة.

« مدى نجاح المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار.

« مساعدة المديرين في الرقابة على الأنشطة التشغيلية، وتتم عملية الرقابة من خلال توفير بيانات مقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط المحدد بالموازنة ثم تحديد الفروق أو الانحرافات وتحليل أسبابها واتخاذ الإجراءات المصححة، كما يتم الاستفادة من هذا التحليل عند إعداد الخطط الجديدة. وتهتم المحاسبة الإدارية بقياس أداء الأفراد والوحدات الفرعية للمنشأة مثل الأقسام وخطوط الإنتاج والمناطق الجغرافية، كما أن قياس الأداء يساعد في إعداد نظم الحوافز حيث يجب أن يتم تحفيز المديرين والعاملين من خلال ربط مكافأتهم بالأرباح المحققة بواسطة الوحدات التي يديرونها أو يعملون بها.

دور المحاسبة الإدارية في النظام

المحاسبي

يقوم النظام المحاسبي بخدمة نوعين رئيسيين من متخذي القرارات ومستخدمي المعلومات

التي يصدرها النظام :

« مستخدمون خارجيون: أي يقع عملهم واهتمامهم خارج المنشأة. وهذا النوع يضم ملاك المشروع «مثل: المساهمين بالنسبة للشركات المساهمة، والشركاء في شركات التضامن والشعب بصفه عامه في الشركات أو المنظمات الحكومية، ومقرضون (مثل: الموردین، البنوك، وأصحاب السندات) والأسواق التي تبيع فيها المنشأة سلعتها أو خدماتها، والتي تشتري منها عوامل إنتاجها (مثل: أسواق المواد الخام)، والهيات الرقابية (مثل: الجهاز المركزي للمحاسبات «، والمؤسسات التي ينتمي إليها أعضاء المنشأة (مثل: المؤسسات العمالية، والحرفية، والمنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على اختلاف أنواعها).

« مستخدمون داخليون: وهم الذين يقع عملهم واهتماماتهم الرئيسية داخل المنشأة، أي هم الأعضاء المدبرون والمنفذون في المنشأة.

دور المحاسبة الإدارية في مساعدة الإدارة

تتلخص أهم وظائف إدارة المنشأة في أربع وظائف رئيسية هي:

التخطيط



سنوات ومن محتوياتها الإطار العام والأرقام الإجمالية للموازنات قصيرة الأجل والأرقام الخاصة طويلة الأجل.

الموازنة طويلة الأجل: ومدتها تزيد عن سنة مالية وتتراوح ما بين (5-10 سنوات) وهدفها تخطيطي وليس رقابي وذلك للتنسيق بين الأهداف والإمكانات في المستقبل ويمكن تقسيم هذا النوع من الموازنات إلى موازنات سنوية بحيث تصبح الموازنة قصيرة الأجل جزء من الموازنة طويلة الأجل.

الموازنة المستمرة: وهي الموازنات التي تغطي فترة أو فترات من الزمن بصفة مستمرة وتحدد تقديراتها بشكل مستمر مما يستدعي الاستمرار في العمليات التخطيط للمستقبل وتعديل التقديرات الخاصة به على ضوء الخبرات التي يتم اكتسابها أولاً بأول فتزداد فعالية الموازنة كأداة للتخطيط وكوسيلة للرقابة.

ثانياً: على أساس طبيعة النشاط.

يتم وضع الموازنة التقديرية بحسب أنواع الأنشطة في المشروع والمشاريع الاستثمارية فهناك موازنات لعمليات الإنتاج وأخرى للاستثمار والاستهلاك. فالموازنة الإنتاجية تتناول نشاط المشروع في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة أما الموازنة الاستهلاكية فتتناول النشاط الاستهلاكي للخدمات والسلع المنتجة خلال فترة معينة وهناك موازنة استثمارية تتناول الخطة النقدية لما يجب إضافته إلى الأصول الاستثمارية في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

موازنة النشاط الجاري: تتناول موازنات الأعمال في المشروع من مبيعات ومشروعات وإنتاج ومخزون سلعى مصاريف ونقدية وقوائم الموارد والاستخدامات المالية الجارية.

الموازنة الرأسمالية: ترسم سياسة الوحدة الاستثمارية في المدى القصير والطويل مع وضع برنامج الاستثمار وتخطيطه وكيفية تمويله والرقابة على تنفيذه طبقاً للخطة الموضوعية فتشمل برنامج الاستثمار في الأصول المختلفة وموازنة الموارد واستخدامات الرأسمالية والموازنة النقدية الخاصة بتنفيذ برنامج الاستثمار.

منقول بتصرف

أهمية الموازنات التخطيطية: تعتبر الموازنات التخطيطية أداة عينية ومالية ونقدية تفصيلية تغطي كل نواحي النشاط في الوحدة الاقتصادية لفترة محددة مقبلة بهدف تحقيق أهداف التخطيط والتنسيق والرقابة على أنشطتها، كما تعد الموازنات التخطيطية بمثابة أداة تستخدم في التعبير عن الأهداف والسياسات التي ساهمت الإدارة العليا في وضعها سواء للوحدة الاقتصادية ككل أو للإدارات والأقسام فيها كل على حده. وتعتبر الموازنة التخطيطية وسيلة هامة في للاتصال بين مستويات الإدارية المتعددة فبواسطتها يمكن توصيل أهداف وخطط الإدارة العليا إلى المستويات الأقل في الخارطة التنفيذية والوحدة الاقتصادية حيث تقوم الإدارات التنفيذية بترجمة الأهداف والسياسات في صورة موازنات فرعية وذلك لقدرتها على إعداد هذه الموازنات نظراً لأنها تقوم بالتنفيذ الفعلي. وتبين الموازنة التخطيطية أهداف الإيرادات المنتظرة عن طريق موازنة المبيعات وحدود المصروفات المتوقعة عن طريق موازنات الاستخدامات ويمثل الفرق صافي الدخل أو الفائض المرغوب في تحقيقه بالإضافة إلى ذلك فإن الموازنة تعبر عن خطط متعلقة بنواحي تفصيلية متعددة مثل مستويات المخزون السلعي والإضافات الرأسمالية والاحتياجات النقدية ومصادر التمويل وخطط الإنتاج وخطط المشتريات والاحتياجات من الأيدي العاملة.

وظائف الموازنات التخطيطية: يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للموازنات التخطيطية في الآتي: 1. وظيفة التخطيط 2. وظيفة التنسيق 3. وظيفة الاتصال 4. وظيفة الرقابة 5. وظيفة التحفيز 6. وظيفة تقييم الأداء.

أنواع الموازنات التخطيطية: تنقسم الموازنات التخطيطية من زوايا مختلفة على النحو التالي

أولاً: على أساس الفترة الزمنية:

الموازنة قصيرة الأجل: وتغطي تقديراتها فترة مالية واحدة وغالباً سنة كاملة لترسم برامج العمل خلال هذه الفترة مع تحقيق الرقابة خلال هذه الفترة وتجزأ هذه الموازنة إلى موازنات ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية.

الموازنة متوسطة الأجل: وتغطي تقديراتها أكثر من فترة مالية واحدة وقد تصل إلى أربع

ويقصد بالتخطيط الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتحديد الأهداف ووضع البرامج المناسبة للحصول على الموارد المختلفة واستخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ويقوم المحاسب الإداري بمهمة تجميع البيانات التي تساعد الإدارة في وظيفة التخطيط.

التنظيم

يقصد بالتنظيم تحديد أفضل الطرق والإجراءات والوسائل التي يمكن بها تنظيم الموارد المتاحة المختلفة وبما يمكن من تنفيذ الخطط الموضوعية.

الرقابة

يقصد بها الإجراءات الخاصة بقياس وتصحيح الأداء الفعلي لضمان تحقيق أهداف وخطط المنشأة، بمعنى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يطابق الخطط الموضوعية، واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة وجود انحرافات عن الخطط الموضوعية، ويظهر دور المحاسبة الإدارية في توفير معلومات تساعد الإدارة على أداء وظيفة الرقابة.

اتخاذ القرارات

تعنى وظيفة اتخاذ القرارات باختيار البديل المناسب من البدائل المختلفة بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة. وتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الأفضل للمنشأة.

أدوات المحاسبة الإدارية

لا توجد قائمة متفق عليها لأدوات المحاسبة الإدارية فالتطور المستمر في العلوم ينعكس على أدوات المحاسبة الإدارية، إلا أن أهم الأدوات التي تعتمد عليها المحاسبة الإدارية تتمثل في الموازنات التخطيطية:

الموازنات التخطيطية

الموازنات التخطيطية هي خطة مالية شاملة تحدد الأهداف التي تقرر الإدارة العليا تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة كما تحدد الوسائل التي تتبع لتحقيق هذه الأهداف بأفضل تكلفة اقتصادية ممكنة.

شهدت نمواً بمعدل 23% على أساس سنوي 196,7 مليار ريال ودائع غير المقيمين بالبنوك



الدوحة - أوقية : كشفت بيانات صادرة عن مصرف قطر المركزي ارتفاع وداائع غير المقيمين في البنوك التجارية العاملة بقطر خلال أغسطس الماضي بنسبة 23% على أساس سنوي <

وسجلت وداائع غير المقيمين في البنوك التجارية القطرية 511,67 مليار ريال في نهاية أغسطس الماضي، وذلك بارتفاع 6,51% عن مستواها بنفس الشهر من العام السابق البالغ 480,40 مليار ريال، رغم انخفاضها شهرياً بـ 0,33%.

وأشارت بيانات المركزي إلى نمو إجمالي الودائع بالبنوك التجارية خلال الشهر الماضي 0,48% إلى 811,19 مليار ريال، مقابل 807,34 مليار ريال في أغسطس 2018. وشهرياً، انخفض مجمل الودائع بالبنوك التجارية 0,35% عن مستواها في يوليو السابق عند 814,01 مليار ريال.

وسجلت وداائع غير المقيمين في البنوك التجارية بالشهر الماضي 196,73 مليار ريال، مقابل 160 مليار ريال في الشهر ذاته من العام الماضي. وعلى أساس شهري، زادت وداائع غير المقيمين هامشياً بنسبة 0,1%، علماً بأنها كانت تبلغ 196,59 مليار ريال في يوليو السابق.



” ارتفاع رصيد السندات والأذونات الحكومية إلى 156,9 مليار ريال

وارتفعت جملة القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية المقدمة من البنوك للقطاع الخاص المحلي بنحو 13 مليارات تصل إلى مستوى 613,2 مليار ريال؛ منها: 154,8 مليار لقطاع العقارات (بارتفاع 0,9 مليار ريال) و132,9 مليار للقروض الاستهلاكية للأفراد (بارتفاع 1,2 مليار)، و145,4 مليار للخدمات (بارتفاع 14,2 مليار)، و120,8 مليار ريال للتجارة (بانخفاض 3,5 مليار)، و16,3 مليار لقطاع الصناعة بانخفاض 0,1 مليار ريال. إلى جانب ذلك كانت هنالك قروض وتسهيلات بقيمة 12,2 مليار للقطاع المالي غير المصرفي بانخفاض 0,1 مليار ريال عن شهر يوليو.

و24,3 مليار للمؤسسات شبه الحكومية التي تساوي حصة الحكومة فيها 50% أو أكثر، وتقل عن 100%.

ومن جهة أخرى انخفضت جملة قروض الحكومة والقطاع العام من البنوك المحلية بنحو 2,9 مليار ريال لتقتصر على 287,6 مليار ريال وضمنت 122,3 مليار ريال للحكومة بانخفاض مقداره 3,6 مليار عن يوليو، و150,9 مليار ريال للمؤسسات الحكومية بارتفاع مقداره 0,9 مليار، و14,4 مليار للمؤسسات شبه الحكومية بانخفاض 0,2 مليار.

وأشارت ميزانية مصرف قطر المركزي إلى ارتفاع رصيد السندات والأذونات الحكومية بنحو 33,4 مليار إلى مستوى 156,9 مليار. وبالمحصلة ارتفع مجمل ائتمان القطاع العام المحلي (حكومي ومؤسسات حكومية وشبه حكومية)، إضافة إلى أذونات وسندات وصكوك، بنحو 30,5 مليار ريال إلى مستوى 444,5 مليار ريال.

وانخفضت جملة ودائع القطاع الخاص المحلية لدى البنوك مع نهاية شهر أغسطس بنحو 3,2 مليار ريال عن نهاية يوليو إلى مستوى 351,2 مليار ريال.

وطبقاً للمركزي، بلغت قيمة ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية 30,24 مليار ريال، بنمو 21,1% عن مستواها في أغسطس 2018 عند 24,96 مليار ريال، مع تراجعها شهرياً بـ 10,45%.

وتراجعت ودائع القطاع العام في البنوك القطرية بنسبة 10,8% عند 269,3 مليار ريال في أغسطس السابق، مقابل 302 مليار ريال بذات الشهر من العام الماضي، رغم ارتفاعها 0,9% شهرياً.

وكانت الميزانية المجمعة للبنوك التي أصدرها مصرف قطر المركزي قد كشفت أن موجودات البنوك (ومطلوباتها) قد ارتفعت مع نهاية أغسطس بنحو 8,9 مليار ريال لتصل إلى مستوى 1457,5 مليار مقارنة بـ 1448,6 مليار مع نهاية شهر يوليو الماضي، وكانت أعلى من مستواها قبل سنة في أغسطس 2018 بنحو 74,5 مليار ريال وبنسبة 5,4%.

وارتفعت ودائع الحكومة والقطاع العام في شهر أغسطس بنحو نصف مليار إلى 252,4 مليار ريال. وقد توزعت هذه الودائع بين 76,2 مليار للحكومة، و151,8 مليار للمؤسسات الحكومية،



مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يقترح تعديلات على حساب الضرائب المؤجلة

الدوحة - أوقية: أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية عن التعديلات المقترحة على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 « ضرائب الدخل » بشأن ضريبة الدخل وذلك لتلقي التعليقات العامة، حيث توضح التعديلات كيفية احتساب الشركات للضرائب المؤجلة على عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل.

المعاملات. وسيظل مشروع العرض بشأن الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن المعاملة الواحدة مطروحا للتعليقات حتى 14 نوفمبر 2019 .

وقد لخص عضو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ((جاري كابوريك التعديلات المقترحة وأسبابها في وثيقة موجزة بعنوان: «الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول

وقد أُثيرت بعض الشكوك في السوق بشأن ما إذا كان الإعفاء يسري على عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل. ومن أجل تعزيز الاتساق في تطبيق المعيار، اقترح المجلس تعديلات ضيقة النطاق. ووفقاً للتعديلات المقترحة لن يسري الإعفاء الوارد في المعيار على عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل، - وهي المعاملات التي تعترف الشركة فيها بأصل والتزام على حد سواء. وستؤدي التعديلات المقترحة إلى اعتراف الشركات بالضرائب المؤجلة على هذه

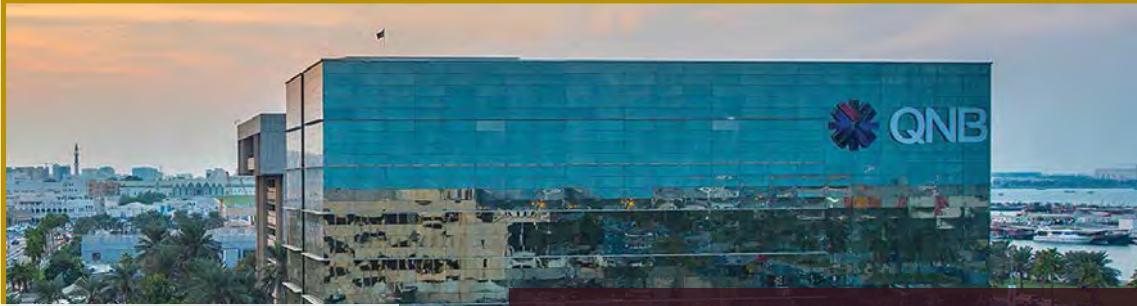
ويحدد معيار المحاسبة الدولي 12 « ضرائب الدخل » كيف تحسب الشركة ضريبة الدخل، بما في ذلك الضريبة المؤجلة، وهي التي تمثل مبالغ الضريبة المستحقة الدفع أو القابلة للاسترداد في المستقبل .

وفي ظروف محددة تُعفى الشركات من الاعتراف بالضرائب المؤجلة عند الاعتراف بالأصول والالتزامات للمرة الأولى.





استوفى الموافقات التنظيمية من هيئة النقد المحلية QNB يفتتح اول فروعها في هونغ كونغ



الدوحة - أوقية : حصلت مجموعة بنك قطر الوطني QNB، على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة من هيئة النقد في هونغ كونغ لافتتاح أول فرع لها في هونغ كونغ، التي تعتبر أحد أهم المراكز المالية في العالم.

”
ال خليفة : نسعى
للحفاظ على
ريادتنا بالمنطقة

وتنهجها المجموعة للحفاظ على ريادتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.

ولفت إلى أنه من المتوقع أن يستمر النمو في كل من هونغ كونغ والصين بشكل عام، مدفوعاً بالفرص التجارية والاستثمارات المباشرة وفرص الإنفاق الكبيرة على البنية التحتية، مشدداً على أن فرع هونغ كونغ سيوفر فرصة لمجموعة بنك قطر الوطني QNB لجذب الاستثمارات والتدفقات التجارية في هذه السوق الواعدة.

وأوضحت مجموعة بنك قطر الوطني، في بيان أنها ستقدم من خلال هذا الفرع مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية، إلى جانب تقديم خبرتها الطويلة في مجالات إدارة الثروات، والمحافظ الاستثمارية، وتمويل المشاريع، إضافة إلى توفير حلول مصرفية ذكية ومجموعة منتجات وخدمات مبتكرة.

وأكد السيد عبدالله مبارك آل خليفة الرئيس التنفيذي بالوكالة لمجموعة بنك قطر الوطني QNB، أن الحصول على الموافقة على افتتاح فرع للمجموعة في هونغ كونغ هو خطوة مهمة ضمن استراتيجية التوسع الدولية التي

واستناداً إلى أداء البنك المتميز وتوسعه الخارجي، حافظت العلامة التجارية للمجموعة على أعلى تقييم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وفقاً لمجلة براند فاينانس، كما حافظ QNB على تصنيف ائتماني مرتفع يعتبر ضمن الأعلى في المنطقة طبقاً لعدد من وكالات التصنيف العالمية الرائدة مثل ستاندرد آند بورز (A) وموديز (Aa3) وفيتش (+A) وكاينثال انتلجنس (AA-).

وتتواجد مجموعة بنك قطر الوطني QNB في أكثر من 31 بلداً وثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم أحدث الخدمات المصرفية لعملائها، ويعمل في المجموعة ما يزيد عن 30 ألف موظف في أكثر من 1,100 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن 4,400 جهاز.

ويتدفق حجم كبير من تجارة هونغ كونغ عبر البلدان التي تتواجد فيها مجموعة بنك قطر الوطني QNB، كما تعد هونغ كونغ بوابة لعملاء المجموعة إلى بر الصين الرئيسي وآسيا، وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه الخطوة المهمة المساهمة في دفع عجلة الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

”
جذب تدفقات
استثمارية بسوق
واعدة



الدوحة - أوقية: أعلن فريق الأعمال لدى مجموعة البنك الدولي، حلول دولة قطر ضمن قائمة أفضل عشرين دولة، قامت بإصلاحات تتعلق ببيئة سهولة أنشطة ممارسة الأعمال لسنة 2020.

ورؤوس الأموال الاجنبية. ولفتت إلى قيام وزارة المالية في شهر يونيو الماضي بتوقيع اتفاقية مع البنك الدولي تنص على إجراء دراسة على المناخ الاستثماري في دولة قطر وتقييم القواعد والأنظمة التي تحكم بيئة الأعمال التجارية.

وقد عقب السيد خميس أحمد المهندي رئيس لجنة سهولة ممارسة الأعمال، على هذا الموضوع بقوله: إن وسائل التطوير التي استحدثت في بيئة العمل والإصلاحات التي صدرت تمت بالجهود المتضافرة للجهات والهيئات الحكومية المعنية والتي كانت من ضمن اللجنة، وهذه هي المرحلة الأولى فقط، والتحدي الأكبر سيكون في المرحلة القادمة التي سيتم فيها التركيز على القوانين والقواعد والأنظمة لضمان سهولة بيئة الأعمال. وسيتم ذلك على مستوى عال من التنسيق مع البنك الدولي.

العمل، وأنه بناء على ذلك قامت الهيئات الرسمية المختلفة بإدخال عدد من التحسينات والإصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة أداء عدد من الإجراءات والعمليات الرسمية، حيث أدت هذه الإصلاحات إلى تقدم دولة قطر في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان.

تطوير بيئة الأعمال

وأوضحت اللجنة أنها تقوم في الوقت الحالي باستكمال أعمالها الهادفة إلى تطوير بيئة العمل وتحسينها بدراسة المناخ الاستثماري في قطر مما يسهل على القطاع الخاص والتجار والشركات المحلية والمستثمرين إجراء معاملاتهم المالية والتجارية وتسهيل تأسيس الشركات المحلية وعملية الشراكة بين المستثمر القطري والشركات العالمية مما يدعم الاقتصاد القطري وسيكون له تأثير إيجابي في رفع التصنيف العالمي للدولة، مبيته أن هذا بدوره يؤدي لاستقطاب الشركات العالمية

وأشار التقرير الخاص لفريق الأعمال، الذي نشرته مجموعة البنك الدولي على موقعها الإلكتروني، إلى أن الدول العشرين الأفضل، تم اختيارها من أصل مئة وتسعين دولة.

وقالت لجنة سهولة ممارسة الأعمال، في بيان صدر مؤخراً، إن مؤشرات البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، تقوم على عشرة مؤشرات رئيسية هي: بدء النشاط التجاري، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية حقوق المستثمرين الأقلية، التجارة عبر الحدود، موافقات تراخيص البناء، الضرائب، فرض عقود الشراكة، مواجهة إشكاليات التعسر المالي.

وأشارت اللجنة، التي وجه معالي رئيس مجلس الوزراء بتشكيلها برئاسة مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن عدد من الهيئات والوزارات المعنية بمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، إلى قيامها بدراسة كيفية تحسين أداء بيئة



رئيس ديوان المحاسبة يجتمع مع نظيره الليبي

جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون في مجال العمل الرقابي.

وأستضافت موسكو أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة خلال سبتمبر الماضي.

موسكو - قنا : اجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنكوساي) والمنعقد حاليا بالعاصمة الروسية موسكو .



قطر تشارك في اجتماع وكلاء دواوين المحاسبة الخليجي

التاسع عشر، بالإضافة إلى مناقشة إعداد إطار عمل ومعايير محددة لتنفيذ ورش عمل وبرامج للتعريف بقرارات العمل المشترك، ومتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتدريب للسنوات 2016-2020.

ترأس الوفد سعادة السيد عبدالعزيز محمد العمادي، نائب رئيس ديوان المحاسبة .
وناقش الاجتماع العديد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، منها تقرير متابعة القرارات الصادرة عن الاجتماع

مسقط - أوقية: شارك وفد من ديوان المحاسبة في الاجتماع العشرين لأصحاب السعادة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد مؤخراً بالعاصمة العُمانية مسقط.



الاقتصاد يواصل نموه رغم الحصار.. التخطيط والاحصاء:

« 109 مليارات ريال الفائض التجاري
في قطر خلال 8 اشهر

« زيادة في الصادرات وانخفاض في
الواردات

« 12,1 مليار ريال الفائض التجاري
للدولة في أغسطس

« 21,2 مليار ريال قيمة الصادرات
و 9,1 مليار للواردات

الدوحة - أوقية: حقق الميزان التجاري لدولة قطر فائضاً مقداره 109 مليار ريال خلال الثمانية اشهر الاولى من 2019، وهو ما يؤكد قوة ومتانة الاقتصاد القطري وعدم تأثره بالحصار، حيث واصل اقتصادنا تسجيل معدلات نمو متسارعة ليتصدر معدلات النمو في المنطقة بشهادة المؤسسات ووكالات التصنيف الدولية، حيث أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث لها النظرة المستقبلية المستقرة للنظام المصرفي في قطر، بدعم الإنفاق على مشروعات البنية التحتية الذي يزيد النمو الاقتصادي للبلاد.

قوي، كما زات وجهات الصادرات
القطرية إلى معظم دول العالم.

أغسطس

حقق الميزان التجاري السلعي لدولة
قطر خلال شهر أغسطس الماضي
فائضاً مقداره 12,1 مليار ريال،
مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 5,4 مليار
ريال أي ما نسبته 30,8% مقارنة

ريال بنفس الفترة من العام الماضي،
وبلغ حجم الواردات من السيارات
المخصصة لنقل الافراد نحو 2,5
مليار ريال.

وعززت قطر بعد الحصار من علاقاتها
الاستراتيجية مع الدول الكبرى والصديقة
فضلاً عن تعزيز اقتصادها وزيادة نسبة
الاكتفاء الذاتي، واستطاعت أن ترفع من
حجم صادراتها نحو الخارج بشكل

وبحسب بيانات جهاز التخطيط
والإحصاء فقد بلغت القيمة الإجمالية
للصادرات من بداية العام الى 180,3
مليار ريال واستحوذت الصادرات من
الوقود المعدني وزيوت التشحيم على
نحو 85% من إجمالي الصادرات.

وتراجع إجمالي الواردات في الثمانية
أشهر الأولى من 2019 بنسبة 5% إلى
71,3 مليار ريال، مقارنة ب 75 مليار



سيارات وغيرها من العربات السبارة المصممة أساسا لنقل الأشخاص بنحو 0,3 مليار ريال وبارتفاع نسبته 22,3%، تليها مجموعة أجهزة كهربائية للهاتف (تليفون) أو البرق (تلغراف) السلكيين بما في ذلك الأجهزة الناقلة للشبكة، وأجزاؤها بنحو 0,2 مليار ريال وبارتفاع نسبته 18,0%.

وعلى صعيد الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات دولة قطر خلال شهر أغسطس عام 2019 بقيمة 2,5 مليار ريال تقريباً ونسبة 27,6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية، ثم الصين بقيمة 1,0 مليار ريال أي ما نسبته 11,2%، تليها المملكة المتحدة بقيمة 0,9 مليار ريال أي ما نسبته 9,7%.

إجمالي الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية - أغسطس 2019



الرسم البياني 1: إجمالي الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية - أغسطس 2019



مقارنة بشهر أغسطس عام 2018، و انخفضت بنسبة 0,4% مقارنة بشهر يوليو عام 2019.

الصادرات

وبالمقارنة مع شهر أغسطس عام 2018، انخفضت قيمة صادرات «غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى» لتصل إلى نحو 13,1 مليار ريال ونسبة 22,3%، وانخفضت قيمة «زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام» لتصل إلى ما يقارب 3,4 مليار ريال ونسبة 20,7%، كما انخفضت قيمة صادرات «زيوت نفط وزيوت تم الحصول عليها من مواد معدنية قارية غير خام» لتصل إلى نحو 1,5 مليار ريال ونسبة 7,0%.

وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية فقد احتلت كوريا الجنوبية صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات دولة قطر خلال شهر أغسطس عام 2019 بقيمة 3,9 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 18,5% من إجمالي قيمة الصادرات، تليها اليابان بقيمة 3,8 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 17,8% من إجمالي قيمة الصادرات، ثم الصين بقيمة 2,7 مليار ريال تقريباً ونسبة 12,5%.

الواردات

وأشار التقرير إلى ان مجموعة «أجزاء الطائرات العادية والطائرات العمودية جاءت على رأس قائمة الواردات السلعية حيث بلغت قيمتها 0,4 مليار ريال تقريباً وبارتفاع نسبته 42,3% مقارنة مع شهر أغسطس عام 2018، تليها



بالشهر المماثل من العام السابق 2018، وانخفضاً مقداره 1,1 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 8,3% مقارنة مع شهر يوليو عام 2019، وأوضح تقرير صادر عن جهاز التخطيط والإحصاء ان قيمة إجمالي الصادرات القطرية «التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير» بلغت 21,2 مليار ريال تقريباً أي بانخفاض نسبته 19,7% مقارنة بشهر أغسطس عام 2018، و بانخفاض نسبته 5,1% مقارنة بشهر يوليو عام 2019.

وأشار التقرير إلى أن قيمة الواردات السلعية ارتفعت خلال شهر أغسطس عام 2019، لتصل إلى نحو 9,1 مليار ريال وبارتفاع نسبته 2,3%

ديوان المحاسبة يشارك في اجتماع المنظمة الدولية للرقابة المالية والمحاسبة

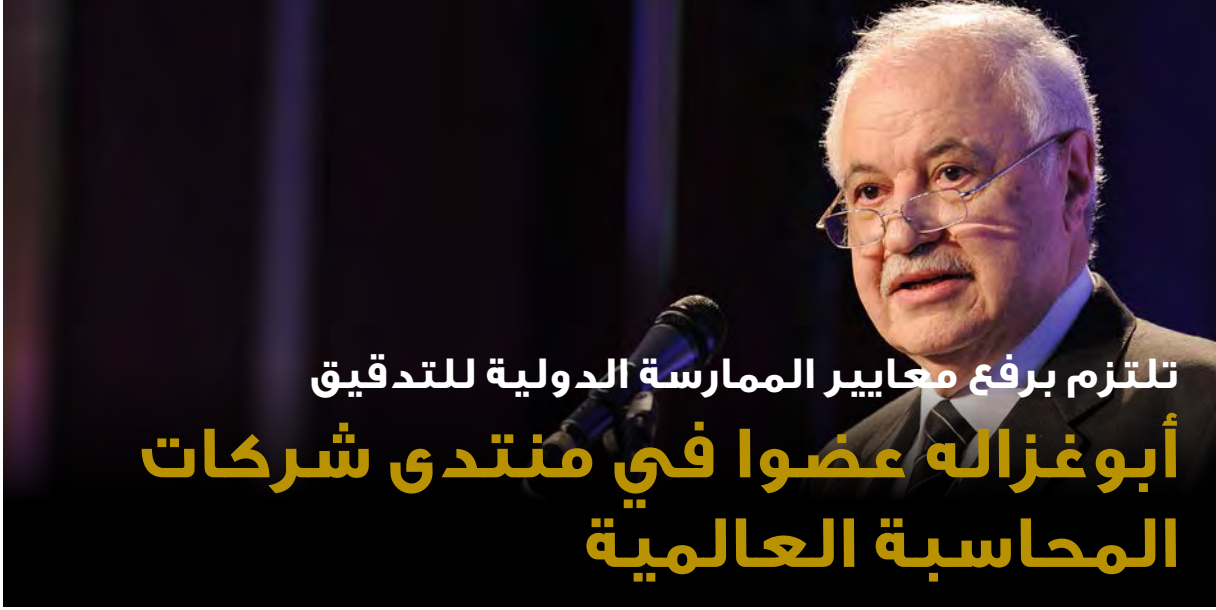
الدوحة - أوقية : شارك ديوان المحاسبة بوفد رسمي برئاسة سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس الديوان، في المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنكوساي) والذي انطلق بمدينة موسكو بجمهورية روسيا الاتحادية الذي استمر حتى 28 سبتمبر الماضي.

الأولويات والأهداف الوطنية». وعقد وفد ديوان المحاسبة عدد من الاجتماعات واللقاءات على هامش المؤتمر مع الأجهزة النظرية والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة

وبالإضافة إلى استعراض ما حققته المنظمة من إنجازات خلال السنوات الثلاث الماضية والمصادقة على البرامج والمشاريع المستقبلية، سيشهد المؤتمر مناقشة موضوع «دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الإدارة العامة» وموضوع «دور الأجهزة العليا في تحقيق

ويعقد المؤتمر الذي ينعقد كل ثلاث سنوات أكبر اجتماع على الصعيد المهني للأجهزة العليا للرقابة حول العالم ويحضره ممثلون عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مجال الرقابة والمحاسبة.





تلتزم برفع معايير الممارسة الدولية للتدقيق أبوغزاله عضواً في منتدى شركات المحاسبة العالمية

نيويورك - أوقية: جدد منتدى شركات المحاسبة العالمية (FOF) الذي أسس من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عضوية «طلال أبوغزاله الدولية» إحدى مؤسسات «طلال أبوغزاله العالمية» للعام 2019 في المنتدى، محافظة بذلك على عضويتها بالمنتدى على مدار الستة عشر سنة الماضية منذ انضمامها في العام 2004.

من المنتدى هو تعزيز معايير متسقة وعالية الجودة من التقارير المالية ومراجعة الحسابات في جميع أنحاء العالم.

كما إن منتدى الشركات (FOF) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) هي مؤسسات ذات اعتراف متبادل في أنظمتها. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) هو منظمة عالمية مقرها نيويورك مكرسة لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز مهنة المحاسبة والتدقيق والمساهمة في تنمية الاقتصاديات الدولية.

ويتألف الاتحاد الدولي للمحاسبين من أكثر من 175 عضواً وشريكا في أكثر من 130 بلداً، يمثلون حوالي 3 ملايين محاسب قانوني في العالم.

العربية الوحيدة ومن منطقة الشرق الأوسط التي تمارس مهنة التدقيق على المستوى الدولي وتحافظ على عضويتها في المنتدى التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين، والذي يضم في عضويته أكبر 27 شركة مهنية عالمية.

وأكد الدكتور طلال أبوغزاله والذي كان أيضاً أول مهني عربي ينتخب كعضو في مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين في العام، 1990، التزام «أبوغزاله الدولية» الراسخ بالجودة المهنية وأخلاقيات المهنة في ممارستها في جميع مكاتبها المنتشرة حول العالم.

منتدى الشركات (FOF) هو رابطة مستقلة من الشبكات الدولية للشركات التي تقوم بمراجعة الحسابات عبر العالم. والهدف

وبموجب عضويتها في المنتدى، تستمر «أبوغزاله الدولية» بالالتزام بمتطلبات العضوية كما تلتزم بالمساهمة في رفع معايير الممارسة الدولية للتدقيق لمنفعة مستخدمي الخدمات المهنية، والمحافظة على المعايير المناسبة لمراقبة الجودة وفقاً للمعايير الدولية لمراقبة الجودة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) بالإضافة إلى المعايير الوطنية ذات الصلة لمراقبة الجودة والسلوك، كما تلتزم بمراجعة الجودة الداخلية المنفذة دولياً بالحد الذي تسمح به القوانين المحلية كما تحافظ على وجود سياسات ومنهجيات تتفق مع قواعد السلوك المهني للمحاسبين ومدونات الأخلاقيات الوطنية في الدول التي تعمل بها.

و تعتبر «طلال أبوغزاله الدولية» الشركة



خلال المؤتمر السنوي العاشر.. المنصوري: البورصة تطبق قواعد علاقات المستثمرين مطلع أكتوبر

الدوحة - أوقية: كشف السيد راشد بن علي المنصوري، الرئيس التنفيذي لبورصة قطر عن بدء تطبيق قواعد علاقات المستثمرين التي سيتم العمل بها اعتباراً من أكتوبر الجاري، مشيراً إلى أنه بموجب تلك القواعد الإلزامية يتعين على جميع الشركات المدرجة الامتثال لها بما يساهم في ترسيخ أفضل الممارسات في السوق المالي.

ولفت إلى أنه باعتبار أن العلاقات القوية بين الشركات والمستثمرين هي السمة المميزة لأسواق رأس المال الناجحة، فإن تطوير تطبيقات علاقات المستثمرين، سيؤدي إلى تحسين أداء وسمعة الشركات المدرجة وتعزيز استدامتها، مشيراً إلى أن بورصة قطر تسعى إلى دعم استدامة شركاتها المدرجة في السنوات والعقود القادمة، وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي تمر بها المنطقة والتي تحتاج إلى مضاعفة وتضافر الجهود من الجميع للحفاظ على ثقة المستثمرين.

وأكد المنصوري في كلمته خلال المؤتمر السنوي العاشر لعلاقات المستثمرين الذي عقدته البورصة مؤخراً بفندق روتانا سيتي سنتر على حرص البورصة على تشجيع الشركات المدرجة على تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين بشكل مستمر، موضحاً أن البورصة قامت على مدى السنوات الأخيرة بتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات التي تناولت موضوعات مهمة تهم الشركات المدرجة في هذا المجال.

شهادة معتمدة

وقال الرئيس التنفيذي لبورصة قطر إن آخر فعاليات البورصة في هذا المجال كان البرنامج التدريبي للشركات المدرجة لتأهيل المشاركين للحصول على شهادة معتمدة دولياً في مجال إدارة علاقات المستثمرين، وكذلك برنامج بورصة قطر السنوي للتميز في علاقات المستثمرين الذي تكرم من خلاله الشركات المدرجة على تميزها في تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين.

تطوير النشاط

وأكد المنصوري أن بورصة قطر تعمل جاهدة في تبني العديد من المبادرات الرامية إلى تطوير نشاط علاقات المستثمرين من جانب الشركات المدرجة في السوق، وهذه المبادرات تأتي استمراراً لخطط واستراتيجية اعتمدها البورصة وبدأتها قبل 10 سنوات.

وقال الرئيس التنفيذي للبورصة إن الاجتماع بمناسبة المؤتمر السنوي

”
العمادي: نشجع
الشركات على
اتباع أفضل
الممارسات
العالمية

لعلاقات المستثمرين يبرهن على إدراك الواجبات الملقاة على عاتق الجميع والمتمثلة بالنهوض بالشركات الوطنية وضمان استدامة جاذبيتها الاستثمارية من جهة وتلبية تطلعات المستثمرين من جهة أخرى بهدف إرساء بيئة جاذبة



جودة نوعية عالية المستوى لتحسين الوصول إلى السوق ودعم عملية تطوير أسواق رأس المال الناجحة.

هذا، وشارك في المؤتمر نخبة من المتحدثين من الشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية وكبريات الشركات المدرجة في بورصة قطر، كما اشتمل على عدد من الموضوعات المهمة التي تغطي أفضل الممارسات العالمية في مجالات علاقات المستثمرين وتسلط الضوء على أساليب تطوير المواقع الإلكترونية المخصصة لعلاقات المستثمرين.

وتضمنت أعمال المؤتمر السنوي العاشر لعلاقات المستثمرين، التي جرت بحضور ممثلي الشركات المدرجة والجهات المعنية بالسوق، على حلقات نقاشية بمشاركة الشركات المدرجة والمحليين والمستثمرين والجهات التنظيمية، وذلك بهدف تشجيع الشركات المدرجة على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال علاقات المستثمرين.

ويأتي تنظيم هذا المؤتمر ليشكل إطاراً تفاعلياً يمكن الشركات المدرجة والمجتمع الاستثماري من الاطلاع على أحدث استراتيجيات علاقات المستثمرين وأفضل الممارسات وأكثرها فعالية واستخداماً على المستوى الدولي.

الأدوات الخاصة بهذا الموضوع وهو نتاج الجهد والعمل الذي تقوم به البورصة.

أفضل الممارسات

من جانبه، قال السيد عبدالعزيز العمادي مدير إدارة الإدراج في بورصة قطر، إن المؤتمر السنوي لعلاقات المستثمرين وجائزة بورصة قطر لعلاقات المستثمرين والبرامج التدريبية جميعها، تعكس رغبة بورصة قطر في تحقيق أفضل الممارسات العالمية من جانب الشركات المدرجة فيها وتوفير بيئة شفافة للاستثمار.

وأوضح أن إصدار قواعد تنظيمية إلزامية لعلاقات المستثمرين هو شهادة على التزام البورصة بتشجيع الشركات لتبني أفضل ممارسات علاقات مستثمرين ذات

للاستثمار ومنفتحة على العالم.

وأضاف: إننا محظوظون في قطر لامتلاكنا أسساً اقتصادية متينة سواء فيما يتعلق بالمشاريع الحكومية أو الشركات الخاصة القطرية، ويتضح ذلك في النتائج الإيجابية والأرباح التي تحققت الشركات المدرجة في البورصة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة والمناخ الاستثماري المضطرب، وإذا أخذنا الاستثمار في البورصة القطرية من منحى تاريخي سنجد أنه أحد أفضل خيارات الاستثمار وأجدها بالنسبة للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وشدد السيد راشد بن علي المنصوري الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، على أهمية المؤتمر السنوي لعلاقات المستثمرين، مشيراً إلى أنه على مدى سنوات تنظيمه تم رؤية مدى تطور الشركات في علاقات المستثمرين وتطوير



سجلت مستويات مرتفعة في جميع القطاعات 758,6 مليار ريال الاستثمارات الأجنبية في قطر بنمو 11,3%

الدوحة - أوقية: كشف مسح اقتصادي لجهاز التخطيط ومصرف قطر المركزي، أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطر سجلت 758,6 مليار ريال ، ما يعادل 209,6 مليارات دولار، بنهاية الربع الثاني 2019. وحسب المسح فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي في قطر بنسبة 11,3 بالمئة بنهاية الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو الماضي، مقارنة بنحو 681,6 مليار ريال ، نحو 188,3 مليار دولار، في الفترة المماثلة من 2018. وعلى أساس ربعي، نمت الاستثمارات الأجنبية لقطر بنسبة 5 بالمئة، من 722,6 مليار ريال ، ما يعادل 199,6 مليار دولار، بنهاية الربع الأول 2019.

بينما بلغت الاستثمارات في المحافظ المالية 100,1 مليار ريال (29,2 مليار دولار) أي ما نسبته 13,1 بالمئة. وشكلت الاستثمارات الأجنبية في المشتقات المالية نحو 4 مليارات ريال ، ما يعادل 1,1 مليار دولار، بما يمثل 0,5 بالمئة، حسب المسح.

الربع الأول

وأظهر مسح سابق نمو قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطر بنسبة 6,6% خلال

الاستثمارات بالبلاد بما يماثل 529,3 مليار ريال (146,2 مليار دولار)، فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر 125,2 مليار ريال (34,6 مليار دولار) أي بنسبة 16,5 بالمئة.

”
125,2 مليار ريال
استثمار أجنبي
مباشر

واعتمد المسح على بيانات كبرى شركات القطاع الخاص القطرية، وبعض الشركات المملوكة للدولة شكلت نسبة 84 بالمائة من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلاد. ونوه المسح أن نتائجه لم تغطي المعاملات المالية الدولية التي يقوم بها الأفراد.

الاستثمارات الأجنبية

وحسب المسح، شكلت الاستثمارات الأجنبية الأخرى 69,8 بالمئة من إجمالي



التخطيط والإحصاء الشهر الماضي، فإن الميزان التجاري في قطر خلال مايو الماضي، سجل فائضاً بقيمة 13,56 مليار ريال، نحو 3,7 مليارات دولار.

”

100,1 مليار ريال تم ضخها في المحافظ المالية

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في يونيو الماضي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر 2,6% في العام الحالي، صعوداً من 2,2% عام 2018، مشدداً على أن قطر استطاعت احتواء أثار الصدمات النفطية والدبلوماسية خلال الأعوام الماضية، مع تسجيل فوائض في مؤشرات عديدة. كما

بنسبة 1,1%، من 714,7 مليار ريال ، ما يعادل 197,5 مليار دولار، بنهاية الربع الرابع من 2018. واعتمد المسح على بيانات كبرى شركات القطاع الخاص القطري، وبعض الشركات المملوكة للدولة، شكلت نسبة 84% من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلاد.

القطاعات الاستثمارية

وحسب المسح، شكلت الاستثمارات الأجنبية الأخرى 67,9% من إجمالي الاستثمارات بالبلاد بما يماثل 135,6 مليار دولار، فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر 34,2 مليار دولار، أي بنسبة 17,4%، بينما بلغت الاستثمارات في المحافظ المالية 29,2 مليار دولار، أي ما نسبته 14,6%. وارتفع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر ارتفاعاً في مايو الماضي بنسبة 3,5% على أساس شهري. ووفقاً للأرقام التي نشرها جهاز

الربع الأول من 2019، على أساس سنوي. وحسب المسح الذي نفذته جهاز التخطيط ومصرف قطر المركزي، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطر خلال الربع الأول 722,6 مليار ريال ، نحو 199,7 مليار دولار، حتى نهاية الربع الأول من 2019.

”

4 مليارات ريال استقطبتها المشتقات المالية

وكانت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى قطر قد بلغت 677,7 مليار ريال ، نحو 187,31 مليار دولار، حتى نهاية الربع الأول من 2018. وعلى أساس ربعي، نمت الاستثمارات الأجنبية لقطر



توقع أن يبلغ فائض ميزان المعاملات الجارية لقطر نحو 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 تماشياً مع أسعار النفط المتوقعة ونمو الواردات بوتيرة أبطأ من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت أحدث التقارير الاقتصادية الموثوقة تسارع نمو الاقتصاد القطري،

” 6,6% نمو الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول

حيث قال بنك الكويت الوطني إن نمو النشاط غير النفطي في قطر يسير بشكل متسارع مدعوماً بالاستثمارات الحكومية، وقال، في تحليل اقتصادي، إنه من المتوقع أن يتسارع نمو الاقتصاد القطري إلى 2,6% هذا العام صعوداً من 1,6% في عام 2018. ويعزى نمو البلاد إلى الانتعاش في إنتاج قطاع الهيدروكربونات بنحو 0,4%، والمكاسب المستمرة في النشاط غير الهيدروكربوني بنسبة 4,4%، مع ثمار الاستثمارات

العامة الموسعة للحكومة، متوقعا أن تصل نسبة النمو الغير نفطي حوالي 4% بحلول عام 2021، نظرا لمشاريع كأس العالم 2022 و رؤية قطر 2030.

القطاع الخاص

ووفقا للتقرير، يتوقع أن يضطلع القطاع الخاص بدور أكبر في دفع التنويع من خلال زيادة القيمة المضافة - في قطاعات مثل التصنيع والخدمات والنقل والعقارات - وفقاً لاستراتيجية قطر الوطنية للتنمية 2018-2022. كما سيحصل قطاع الهيدروكربونات على دعم كبير في عام 2020 من تشغيل منشأة برزان لإنتاج الغاز والتي تبلغ تكلفتها 10 مليارات دولار، ما من شأنه أن يرفع إنتاج الغاز بنسبة 12% ويدفع أحجام المكثفات إلى أعلى مستوياتها. ومع ذلك، فإن أهم مساهمة ستأتي على المدى المتوسط إلى الطويل عندما تزيد سعة الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 40% إلى 110 ملايين طن سنوياً.

الوضع المالي

ويضيف التقرير أن الوضع المالي لدولة قطر تعزز منذ أن بدأت السلطات عملية الإصلاح والتوحيد المالي، بعد انخفاض أسعار النفط ومع بدء أسعار

الطاقة في الانتعاش من نظيرتها لعام 2016. وسجلت قطر فائضا في عام 2018، بلغ 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقال بنك الكويت الوطني إنه من المتوقع أن يتحسن ذلك إلى 3,2% بحلول عام 2021 وسط استمرار ضبط الإنفاق واستقرار أسعار الطاقة. وسيكون التحسن في المالية العامة تأثير إيجابي على الدين العام. في حين وصلت السلطات إلى أسواق الديون في عام 2018 وأوائل عام 2019 - حيث حصلت على أسعار مواتية وسط طلب كبير من المستثمرين - بما يصل إلى 24 مليار دولار، من المتوقع أن تخفض مستويات الديون من 53% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 41% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021.

” 4,6% النمو المتوقع لفائض ميزان المعاملات الجارية 2019





بدعم من ديوان المحاسبة بدولة قطر والذي سيشغل منصب الرئيس المقبل للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأرابوساي)، وإنه من المهم جداً أن تحصل مبادرة الإنتوساي للتنمية على الدعم من مجتمع الأجهزة العليا للرقابة ونحن نتطلع بهذه المناسبة إلى تعزيز التعاون مع ديوان المحاسبة بدولة قطر في نفس الوقت كرئيس مقبل لمنظمة الأرابوساي وكشريك مالي لمبادرة الإنتوساي للتنمية .

وقد شهد الحفل حضور العديد من الشخصيات المشاركة في المؤتمر من بينهم سعادة السيد فهد محمد العطية سفير دولة قطر بالاتحاد الروسي بالإضافة إلى رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والنائب الأول وممثل عن الأمانة العامة للمنظمة.



لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

ديوان المحاسبة يقدم منحة لمبادرة الإنتوساي للتنمية

الدوحة - أوقية: شهد مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنتوساي)، مؤخراً، توقيع اتفاقية منحة بين ديوان المحاسبة ومبادرة الإنتوساي للتنمية. وستخصص المنحة المقررة لتمويل برنامج دعم مسار عمل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وبرنامج شراكة النظراء المعجل لدعم الأجهزة العليا للرقابة العاملة في الأوضاع الهشة.

تامة بالمستوى المهني لمبادرة الإنتوساي للتنمية لتحقيق النتائج المرجوة من البرامج المتفق بشأنها.

ووقع الاتفاقية من جانب ديوان المحاسبة سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة، ومن جانب مبادرة الإنتوساي للتنمية السيد اينار غوريسين مدير عام المبادرة.

”
الشيخ بندر بن
محمد: جهود
لزيادة تطوير
الشراكة مع
مبادرة الإنتوساي

وتأتي توقيع الاتفاقية في إطار حرص ديوان المحاسبة على دعم مبادرة الإنتوساي للتنمية ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز مكانة الأجهزة العليا للرقابة من خلال الارتقاء باستقلاليتها ومهنتها وتمكينها من مقومات القيام بأدوارها الأساسية في تعزيز الشفافية والنزاهة وحماية المال العام ببلدانها.

وبصفته الرئيس المقبل لمنظمة الأرابوساي، أكد سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رغبة ديوان المحاسبة بدولة قطر في العمل على زيادة تطوير الشراكة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية ضمن المجالات المتصلة بالأداء وبناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

ومن جهته أعرب المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية عن تقديره لهذا التمويل وقال: يسعدني أن تحظى المبادرة

وقد أعرب سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني عن أمله في أن تسهم المنحة المقدمة من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر في تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتهيئة ظروف أفضل للأجهزة الموجودة ضمن بيئة معيقة تحول دون تأمين الأدوار الموكلة إليها.

كما أكد سعاده أن مبادرة الإنتوساي للتنمية كانت دوماً شريكا استراتيجيا موثوقا به لأقاليم الإنتوساي في المجالات المتصلة بالأداء وبناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة. وأضاف بأنه على ثقة



وزير التجارة والصناعة:

بناءً على توجيهات معالي رئيس الوزراء وزارة التجارة والصناعة تطلق أولى مراحل خدمات النافذة الواحدة

الدوحة - أوقية: بناءً على توجيهات معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أطلقت وزارة التجارة والصناعة مؤخراً بالمقر الرئيسي للوزارة في مدينة لوسيل المرحلة الأولى من خدمات النافذة الواحدة، التي تشمل خدمة التأسيس الشامل للأعمال التجارية والمصانع التي تتيح للمستثمرين، ورجال الأعمال إمكانية تقديم الطلبات والتوقيع عليها، ودفع الرسوم الخاصة بها إلكترونياً، ومن ثم الحصول على الترخيص.

الاستثمارية في الدولة وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الأولويات الوطنية على المستوى التنموي.

وأوضح سعادته أنّ خدمات المرحلة الأولى من مبادرة النافذة الواحدة تشمل خدمة التأسيس الشامل للشركات والمصانع والتي سيتمّ طرحها بشكل تدريجي خلال الأسابيع المقبلة، على أن يتمّ إضافة أكثر من 30 خدمة تتعلق بإدارة الشركات والمصانع خلال الربع الأول من العام 2020، منوهاً في هذا الصدد إلى أن المرحلة الحالية تتضمن خدمات إصدار قيد المنشأة، والتسجيل في الضرائب وتوثيق عقود التأسيس إلكترونياً موقرة بذلك الفرصة للمستثمرين للاستفادة من

إرساء البنى التحتية الإلكترونية اللازمة لتطوير بيئة الأعمال، وترسيخ مكانة دولة قطر كوجهة مثالية للاستثمار في المنطقة.

وأشار سعادته في كلمته إلى أن هذه المبادرة الوطنية الرائدة تعدّ ثمرة من الجهود الحثيثة، والتعاون والتنسيق المشترك بين وزارة التجارة والصناعة وعدد من الجهات والهيئات الحكومية، بهدف توفير منصة إلكترونية موحّدة ومُتكاملة للمستثمرين وتيسير إجراءات منح الموافقات والتراخيص اللازمة لتأسيس الأعمال في دولة قطر، بما يُسهم في استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وضمان تدفق وسهولة تأسيس المشروعات

حضر الحفل سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين، والسيد محمد بن أحمد طوار الكواري النائب الأول لرئيس غرفة قطر، وعدد من المسؤولين بالجهات الحكومية المعنية بخدمة النافذة الواحدة، إلى جانب مجموعة من المستثمرين ورجال الأعمال.

وقال سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير التجارة والصناعة، في كلمته خلال إطلاق المرحلة الأولى من خدمات النافذة الواحدة، إن هذه الخدمات جاءت لترجم توجيهات القيادة الحكيمة بشأن تحقيق الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الرقمية، لتعزيز الأداء التشغيلي للحكومة



” بنى تحتية إلكترونية لتطوير بيئة الأعمال

هذا، ويتميز نظام التوقيع الإلكتروني للعقود بأنه يتم بطريقة إلكترونية كاملة، ويتوافق مع القوانين القطرية، والذي يتم تطبيقه لأول مرة من خلال النافذة الواحدة، وسوف يمكن هذا النظام الحكومة من استعماله في حالات أخرى كتوقيع العقود والمحركات الرسمية وخدمات القيمة المضافة.

التجارة والصناعة عن شكره لكافة الجهات والهيئات الحكومية المعنية لحرصها على تنفيذ هذا المشروع الوطني الرائد وفق أرقى الممارسات العالمية، وبما يعود بالنفع على اقتصادنا الوطني.

استمارة ذكية

يُتيح النظام الذي لمعالجة الطلبات تقديمًا سهلًا وإلكترونيًا بالكامل، علاوة على أن جميع الطلبات موجودة في مكان واحد، ويكون التقديم من خلال استمارة ذكية واحدة وتقديم واحد، مما يمكن من الاستغناء عن أكثر من 100 استمارة ورقية، كما يتيح لجميع المستثمرين بدء وممارسة الأعمال التجارية بكل سهولة وبأقل جهد ممكن.

منصة إلكترونية موحدة وذكية، لاستكمال إجراءات تسجيل وترخيص الأعمال التجارية.

” الكواري: ترسيخ مكانة قطر كوجهة مثالية للاستثمار

إلى جانب ذلك، أشار سعادته إلى أن مبادرة النافذة الواحدة ترجم مبدأ الكفاءة التشغيلية، حيث تتيح اختصار إجراءات الاستلام والتحقق من صحة المستندات عبر منصة إلكترونية ذكية واحدة، وذلك مقارنة بالإجراءات السابقة والتي كانت تتطلب تدخل أكثر من 40 إدارة معنية في هذا المجال، فضلًا عن اختصار مراجعات الجهات الحكومية المعنية بإصدار الموافقات، لافتًا إلى أن هذه المنصة الإلكترونية ستسهم بوصول المستثمر بنحو 18 جهة حكومية في مكان واحد، مدمجةً بذلك جميع إجراءات التأسيس في إجراء شامل يختصر كافة خطوات التأسيس.

وقال سعادته إن مبادرة النافذة الواحدة تركز مبدأ الشفافية في المعلومات، حيث تتيح متابعة وتقييم أداء مختلف الجهات الحكومية المعنية وتقديم معلومات متكاملة ودقيقة عن كافة الشركات المرخصة والقطاع الاستثماري في الدولة بشكل عام، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات المناسبة ويشجعهم على تأسيس مشاريع استثمارية ناجحة.

وفي ختام كلمته، أعرب سعادة وزير



تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا الرقمية

جانِب مجموعة من المستثمرين ورجال الأعمال، اطلعوا خلالها على الإجراءات والخدمات التي تقدّمها النافذة الواحدة، وما توفّره من تسهيلات وخدمات للمستثمرين، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

ويأتي إطلاق المرحلة الأولى من خدمات النافذة الواحدة في إطار سعي الدولة

النافذة الواحدة، سواء الجهات التي لديها أنظمة إلكترونية عن طريق الربط المباشر مع هذه الأنظمة، أو الجهات التي ليس لديها نظام إلكتروني، حيث تتيح بوابة المُوافقات عرض الطلبات الخاصة بكل جهة للإدارة المُختصة للبتّ فيها دون الحاجة إلى زيارة مقدّم الطلب لتلك الإدارة.

تسهيلات خدمية

قام سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير التجارة والصناعة بجولة في مركز خدمات النافذة الواحدة يرافقه سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين، والسيد محمد بن أحمد طوار الكواري النائب الأول لرئيس غرفة قطر، وعدد من المسؤولين بالجهات الحكومية المعنية بخدمة النافذة الواحدة، إلى

ويشتمل نظام التوقيع الإلكتروني للعقود على مجموعة من الخطوات، وهي: إنشاء نموذج عقد التأسيس بصيغة رقمية، وإرسال نسخة من العقد لكل مستثمر للتوقيع، ثم خطوة توقيع العقد من قبل المستثمرين من خلال عدة طرق مختلفة، أولاها أن يوقع المستثمر العقد باستخدام بطاقته الشخصية القطرية في مركز الخدمة، أو أن يوقع المستثمر العقد باستخدام بطاقته الشخصية القطرية عبر موقع النافذة الواحدة، وبعد التوقيع تأتي خطوة مراجعة العقد وتوثيقه إلكترونياً من قبل موثّق العدل، ومن ثمّ إرسال العقد الإلكتروني لجميع المستثمرين.

أما بالنسبة لبوابة المُوافقات الإلكترونية، فهي منصة واحدة مركزية لجميع قواعد العمل يتمّ من خلالها ربط جميع الجهات المعنية مع بعضهم ومع





الإلكتروني للعقود، وبوابة الموافقات الإلكترونية، حيث سيتم إطلاق الخدمات تدريجيًا خلال الأسابيع المقبلة، على أن يتم الوصول إلى أكثر من 30 خدمة في الربع الأول من العام 2020 تتعلق بإدارة الشركات والمصانع.

لتقديم منصة ذكية قائمة على تمكين جميع المستثمرين القطريين والأجانب من تأسيس شركاتهم بطريقة سهلة وسريعة توفر عليهم الوقت والجهد. وتتكوّن خدمة التأسيس الشامل للأعمال التجارية والمصانع من النظام الذي لمعالجة الطلبات، ونظام التوقيع

”
النظام الذكي
يضمن سرعة
معالجة الطلبات



لتتوافق مع المعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين (IESBA) يقترح تنقيحات

الدوحة - أوقية: أصدر مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين مسودة عرض لتلقي تعليقات العامة، والتي تقترح تنقيحات بالجزء 4ب من القواعد لتعكس المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في المعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 (النسخة المنقحة) يشتمل الجزء 4ب من قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين المنقحة والمعاد هيكلتها) بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) على معايير استقلالية عمليات التأكيد بخالف عمليات التدقيق والمراجعة، على النحو المحدد في القواعد.

يرى مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين أن وجود مجموعة واحدة من معايير السلوك الأخلاقي عالية الجودة يعزز من جودة واتساق الخدمات المقدمة من قبل المحاسبين المهنيين، وبالتالي تساهم في تعزيز اطمئنان الجمهور وثقته بمهنة المحاسبة.

يضع مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين معايير لخدمة المصلحة العامة وذلك مع توصيات من المجموعة الاستشارية بمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وتحت إشراف مجلس الإشراف على المصلحة العامة IOB يعتبر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) منظمة عالمية لمهنة المحاسبة مكرسة لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز المهنة والمساهمة في تطوير الاقتصاديات الدولية القوية.

يتكون الاتحاد الدولي للمحاسبين من أكثر من 175 عضواً وزميلاً في أكثر من 130 دولة يمثلون ما يقرب من 3 ملايين محاسب في الممارسات العامة والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة.

التغييرات في المصطلحات الرئيسية، بما في ذلك تعريف منح لمصطلح «عميل تأكيد» متطلبات الاستقلال المعززة والموضحة لعمليات التصديق توضيح أنواع عمليات التأكيد الواردة في الجزء 4ب إرشادات مبسطة حول عمليات التأكيد التي تشير إلى المصدر النهائي للمواد التوضيحية بشأن هذه العمليات في إصدار المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) تم تطوير المقترحات بتعاون وثيق مع ممثلي المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، كجزء من برنامج التنسيق بين مجلسي وضع المعايير.

مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (IESBA) هو مجلس عالمي مستقل يخصص بوضع المعايير. حيث يخدم مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المصلحة العامة من خلال وضع معايير السلوك الأخلاقي، بما في ذلك متطلبات استقلالية المدقق، والتي تسعى لرفع مستوى السلوك الأخلاقي والممارسة الأخلاقية لجميع المحاسبين المهنيين من خلال قواعد سلوك أخلاقي دولية قوية للمحاسبين المهنيين يمكن العمل بها على الصعيد العالمي (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) .

يفي التنقيح المقترح بالتزام مسبق أعلنه مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين في استراتيجيته وخطة المقترحة للعمل، 2019-2023 لمراجعة الجزء 4ب من القواعد لتحديد أي تغييرات لازمة لجعل الأحكام الواردة في هذا الجزء متوافقة مع مصطلحات ومفاهيم التأكيد المنقحة في المعيار الدولي للعمليات التأكيد 3000(المنقح) الذي أصدره معايير التدقيق والتأكيد الدولية، أو عمليات تأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة للمعلومات المالية التاريخية.

المقترحات الواردة في مسودة العرض هي كما يلي.





تتعلق بالقروض وتكشف خسائر لم تكن موجودة قاعدة محاسبية جديدة قد تكون كارثية على الاقتصاد

المتوقعة، مع عواقب وخيمة على الاقتصاد.

وتمثل النتيجة المحتملة لمعيار الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية في الزيادة الكبيرة بخسائر القروض - غير الاقتصادية - غير الحقيقية، مع ما يترتب عليها من آثار سلبية على رأس المال التنظيمي.

وعند تطبيق هذا المعيار على الصناعة المصرفية التي يبلغ رأس مالها 17 تريليون دولار، وما يزيد قليلاً عن 15 تريليون دولار من القروض العقارية فقط اعتباراً من الربع الرابع من العام الماضي، فقد يُحدث ذلك كارثة، مما يؤدي إلى آثار ضارة على الاقراض والاقتصاد وحذرت جمعية المصرفيين الأمريكيين، في بيانها أمام اللجنة الفرعية للمؤسسات المالية وإئتمان المستهلك التابعة للجنة مجلس الخدمات المالية، من بعض الآثار الضارة لمعيار خسائر الائتمان الحالية المتوقعة مثل زيادة تقلب رأس المال التنظيمي، وضرورة زيادة رأس المال في جميع الأوقات، وارتفاع أسعار الفائدة على المقترضين، وتفضيل القروض قصيرة الأجل على القروض طويلة الأجل بما في ذلك القروض العقارية وقروض الطالب.

افتراض يتسم بالمجازفة

يمكن للمرء أن يقدر الشفافية المفيدة التي يمكن أن يؤدي إليها مبدأ استباق الخسائر الذي تطلبه قاعدة مجلس معايير المحاسبة المالية.

وسوف تصبح البيانات المالية أقل غموضاً، مما يحذر المستثمرين مبكراً من الخسائر الوشيكة؛ كان هذا سبب وجود مجلس معايير المحاسبة المالية لإعادة النظر في نموذج تقدير خسائر القروض استجابة للأزمة المالية عام 2008.

ومع ذلك، فإن القاعدة تتطلب افتراضاً يتسم بالمجازفة والذي يتمثل في دقة معقولة في تقدير الخسائر على المدى الطويل جداً، مثل الرهون العقارية لمدة 30 عاماً وقروض الطالب، وخاصة عند محاولة التنبؤ بالانعطافات الدورية.

علاوة على ذلك، فإن معيار الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية يبالغ في اشتراط تسجيل الخسائر في حالة عدم وجود خسائر. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض غير مبرر في رأس المال التنظيمي، وربما خفض الاقراض، خاصة خلال فترات الركود الاقتصادي

الدوحة - أوقية : سيطلب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) اعتباراً من عام 2020 من المؤسسات المالية الكبرى والبنوك الأصغر تقدير خسائر القروض والإبلاغ عنها عند إصدارها وفقاً لمعيار الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية CECL، والتي يشار إليها بشكل شائع باسم قاعدة خسائر القروض.

وفي شهادة حديثة للكونغرس، قام جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لشركة Chase، باتهام القاعدة بأنها ستقيد البنوك وتعرقل الإقراض. والأهم من ذلك، أن الخسارة الحالية المتوقعة للائتمان لا تجدي نفعا حيث سيتسبب خطأ في توجيهات مجلس معايير المحاسبة المالية إلى إعداد تقارير عن خسائر كبيرة غير موجودة مما قد يؤدي إلى انخفاض آخر كبير في الإقراض، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تفاقم ركود محتمل.

وتتطلب قاعدة خسائر القروض، عند إصدار هذه القروض، الاعتراف بخسائر الائتمان باستخدام التنبؤات الاقتصادية على مدى العمر التعاقدية للقروض وأوراق الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.



ديوان المحاسبة يكرم المشاركين في برنامج «اجراءات لجان المناقصات والمزايدات»

الدوحة - أوقية: أقام ديوان المحاسبة مؤخراً حفلاً تكريمياً لعدد من موظفي الجهات الخاضعة لرقابته المشاركين بالبرنامج التدريبي والتطبيقي الذي تناول موضوع (اجراءات لجان المناقصات والمزايدات)، حضر حفل التكريم سعادة السيد عبد العزيز محمد العمادي، نائب رئيس ديوان المحاسبة.

2019، والصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، هذا بالإضافة إلى فهم اخلاقيات العمل وتضارب المصالح بلجان المناقصات والمزايدات، وتطبيق شروط وضوابط اللجان، ومعرفة المعايير الخاصة بتسيير لجان المناقصات والمزايدات، والإلمام بطرق التعاقد واجراءاتها.

وقام في نهاية الحفل سعادة نائب رئيس الديوان بتكريم المشاركين الذين اجتازوا البرنامج من موظفي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

والمؤهلين علمياً وفتياً في مجال الرقابة على لجان المناقصات والمزايدات، ليكونوا قادرين على تطبيق القوانين واللوائح والاجراءات ذات العلاقة بطبيعة هذه الوظيفة.

ومكنت مخرجات البرنامج المشاركين من الإلمام بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات لدولة قطر رقم (24) لسنة 2015، والالمام كذلك باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات لدولة قطر رقم (16) لسنة

نظم هذا البرنامج من قبل مركز التميز للتدريب والتطوير التابع لديوان المحاسبة على ثلاث مراحل وقد شملت المرحلة الأولى للبرنامج محاضرات نظرية وتطبيقية والمرحلة الثانية اجتماعات تطبيقية وأسلوب محاكاة لما يتم في اجتماعات لجان المناقصات والمرحلة الثالثة اختبار الكتروني لاجتياز البرنامج.

وساهم البرنامج في إعداد وتأهيل المشاركين من موظفي الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المتخصصين



مؤشر مديري المشتريات يسجل أعلى مستوياته.. قطر للمال:

زيادة كبيرة في ثقة الأعمال خلال 2020

المستقبلي بحددة إلى ثاني أعلى مستوى مسجل في شهر سبتمبر، حيث توقع أكثر من ثلاثة أرباع الشركات تحقيق نمو مرتقب.

وأشارت البيانات كذلك إلى زيادة ضغوط التكلفة في شهر سبتمبر، مع ارتفاع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج بأقوى معدل في خمسة أشهر، وجاء هذا ليعكس الأساس تكاليف التوظيف، وفي المقابل، استمرت أسعار السلع والخدمات في الانخفاض، ولو بشكل طفيف.

ولتمكين إجراء مقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الفصلي الرسمي، يمكن تجميع أرقام مؤشر PMI الشهرية الرئيسية إلى متوسط ربع سنوي، منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، حيث ارتبط مؤشر PMI الربع سنوي لـ 0,90 نقطة بالتغير السنوي في النسبة المئوية، وذلك خلال فترة مقارنة تمتد لثمانية أرباع سنة حتى الربع الأول من 2019.



الدوحة - أوقية: أكد مركز قطر للمال أن مؤشر مديري المشتريات (PMI) الرئيسي لدولة قطر شهد ارتفاعاً قوياً في شهر سبتمبر الماضي حيث سجل 49,0 نقطة مقابل 46,4 نقطة في أغسطس السابق له، كما ارتفع المؤشر بنسبة 3,8 نقطة منذ شهر يوليو الماضي، وهو أكبر تحسن يتحقق منذ ذلك المسجل في شهري سبتمبر وأكتوبر 2017 عندما تراجعت الآثار الأولية للحصار.

وفقاً لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

وتتمثل القراءة الرئيسية لمؤشر مدراء المشتريات (PMI) في متوسط مرجح لخمسة مؤشرات هي الطلبات الجديدة (30 بالمائة) والإنتاج (25 بالمائة) والتوظيف (20 بالمائة) ومواعيد تسليم الموردين (15 بالمائة) والاتجاه المعاكس للمؤشر) ومخزون المشتريات (10 بالمائة)، وهو مصمم ليقدم لمحة شهرية عن أحوال الاقتصاد برقم واحد.

واستحوذ مؤشر الإنتاج على ثاني أكبر وزن في حساب مؤشر مدير المشتريات PMI، وقد حقق أكبر تحسن، حيث ارتفعت قراءة المؤشر بمقدار 0,9 نقطة، كما تم تسجيل مساهمات إيجابية من مؤشرات الأعمال الجديدة (0,7 نقطة)، والتوظيف (0,7)، ومخزون المشتريات (0,4)، في حين قيدت مواعيد تسليم الموردين مرة أخرى الزيادة الإجمالية في مؤشر PMI (-0,1).

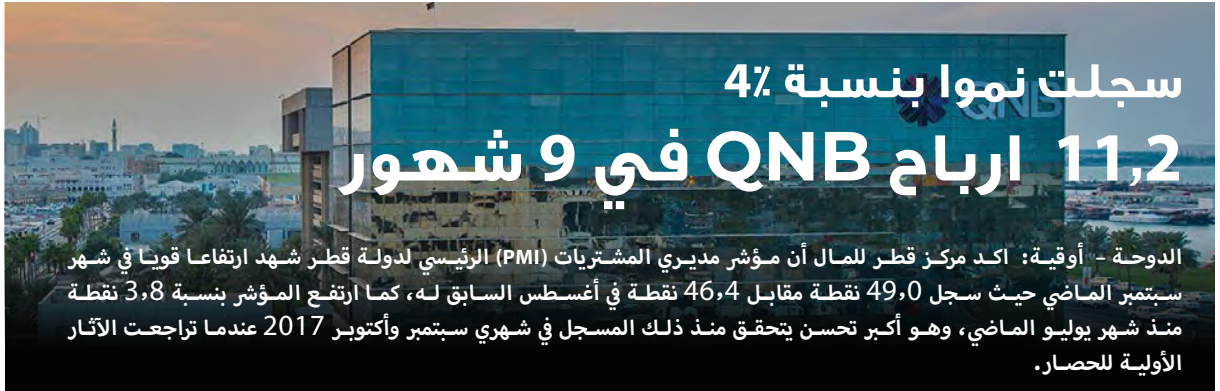
وربطت الشركات بقوة بين الأعمال الجديدة والعملاء والمشروعات الجديدة، وذكر كثيرون أن كأس العالم المرتقب في 2022 هو مصدر الطلب.

وتوقع المؤشر أن يستمر هذا الاتجاه، حيث تدعم المشروعات الجديدة والأعمال المرتبطة بكأس العالم توقعات أقوى للنشاط على مدار الـ 12 شهراً القادمة، وقد ارتفع مؤشر النشاط

وأشار إلى أن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لشهر سبتمبر في اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في دولة قطر عاد إلى الزخم في نهاية الربع الثالث من العام الجاري، بجانب ارتفاع الثقة لمستوى شبه قياسي فيما يتعلق بتوقعات العام المقبل، لافتاً إلى تحسن جميع المؤشرات الرئيسية للإنتاج، والأعمال الجديدة منوها بأن الوظائف كانت في انسجام تام للشهر الثاني على التوالي، وسجلت كل منها قراءات أكبر مما كانت عليه في شهر أغسطس.

وقال إن مؤشر النشاط المستقبلي سجل ثاني مستوى رقم قياسي، إذ لم يسبقه المستوى الذي تم تحقيقه في شهر ديسمبر 2018 مشيراً إلى أن تجميع مؤشرات مدير المشتريات PMI لقطر يتم وفقاً لدراسة استقصائية لحوالي 400 شركة من القطاع الخاص، بما في ذلك التصنيع والبناء والجملة والتجزئة والخدمات، وتعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة

”
ارتفاع قوي
لأنشطة القطاع
الخاص غير
النفطية



”
**663 مليار ريال
ودائع العملاء
بارتفاع 7%**

خلال سبتمبر 2019، أعلنت مجموعة QNB، عن حصولها على الموافقات التنظيمية من هيئة النقد في هونغ كونغ لفتح فرع للبنك في هونغ كونغ، أحد أكبر المراكز المالية العالمية، وسيقوم الفرع بتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية إلى الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية، إن دخول المجموعة إلى هونغ كونغ خطوة أساسية أخرى في طريق تحقيق خطة التوسع الدولي للمجموعة ودعم استراتيجيتها للنمو وريادتها للسوق في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، علاوة على تعزيز وجودها في الأسواق ذات التنافسية العالية. تخدم المجموعة 24 مليون عميل بدعم من 29,000 موظف عبر 1,100 موقع و4,300 جهاز صراف آلي.

663 مليار ريال قطري (182 مليار دولار أمريكي). وقد أدت سياسة المجموعة القوية في إدارة الموجودات والمطلوبات إلى المحافظة على نسبة متميزة للقروض إلى الودائع عند مستوى 98,6% في 30 سبتمبر 2019.

كما حافظ البنك على معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض عند مستوى 1,9% كما في 30 سبتمبر 2019، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية. كما واصلت المجموعة سياستها المتحفظة في بناء المخصصات حيث بلغت نسبة تغطية القروض غير العاملة 104% كما في 30 سبتمبر 2019.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 18,2% كما في 30 سبتمبر 2019، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

”
**18,2% نسبة
كفاية رأس المال
للمجموعة**

”
**912 مليار
ريال اجمالي
الموجودات بنمو
7%**

الدوحة - أوقية : أعلنت مجموعة QNB، أحد أكبر المؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، عن نتائجها المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019.

خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2019، بلغ صافي الربح 11,2 مليار ريال قطري (3,1 مليار دولار أمريكي) بزيادة نسبتها 4% مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 7% منذ 30 سبتمبر 2018 ليصل إلى 912 مليار ريال قطري (250 مليار دولار أمريكي)، وهو أعلى مستوى حققته المجموعة على الإطلاق.

كما كان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 8% لتصل إلى 653 مليار ريال قطري (179 مليار دولار أمريكي). وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت بنسبة 7% لتصل إلى



واصلت نموها خلال سبتمبر.. المصرف المركزي: 197,1 مليار ريال احتياطياتنا الدولية

الدوحة - أوقية: أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي استمرار تامي الاحتياطيات الدولية الكلية بالعملة الأجنبية التي سجلت 197,1 مليار ريال في سبتمبر الماضي.

”
54,1 مليار ريال
الودائع بالبنوك
الأجنبية

وحسب تقرير مركز البيرق للاستشارات فين الاحتياطيات الرسمية تشمل مكونات رئيسية بينها السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والودائع والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات المصرف المركزي من الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة، وحصه دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي.

وأشار التقرير إلى أن الاحتياطيات الرسمية لدى مصرف قطر المركزي قد ارتفعت مع نهاية شهر سبتمبر مقارنةً بالشهر السابق بنحو 0,73 مليار ريال، لتصل إلى نحو 142,15 مليار ريال أو (39 مليار دولار). ما يعني ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الدولية، مع السيولة بالعملة الأجنبية لدى المصرف في نهاية شهر سبتمبر الماضي بنحو 65 مليون ريال لتصل إلى نحو 197,07 مليار ريال (54,2 مليار دولار)، وهي بذلك قد ارتفعت بنحو 50,77 مليار ريال أو ما نسبته 34,7% عما كانت عليه في شهر الحصار في يونيو 2017، كما أنها زادت في سنة عن سبتمبر

2018 بنسبة 16,5%.

وقال التقرير: إن الاحتياطيات الدولية قد ارتفعت خلال شهر سبتمبر 2019 عنها في أغسطس الماضي، وأن ذلك كان محصلة لارتفاع أرصدة مصرف قطر المركزي من الودائع لدى البنوك الأجنبية بنحو 1652 مليون ريال، لتصل إلى مستوى 54,1 مليار ريال، مع تراجع بقية البنود الأخرى؛ حيث تراجعت أرصدة السندات والأذونات الأجنبية بنحو 800 مليون ريال إلى 78,8 مليار ريال، وتراجعت قيمة الذهب بنحو 115 مليون ريال إلى 7,4 مليار ريال وظلت أرصدة ودائع حقوق السحب الخاصة مستقرة بانخفاض طفيف عند مستوى 1870 مليون ريال.

ووفق المقارنة السنوية مع شهر سبتمبر 2018؛ فقد شهدت الاحتياطيات الدولية والسيولة لدى المصرف زيادة بنحو 27,9 مليار ريال؛ أو ما نسبته 16,5% إلى 197,07 مليار ريال.

وتوزعت تلك الزيادة على بعض مكونات الاحتياطيات الدولية لدى المصرف، من خلال ارتفاع محفظة المصرف من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 39,9 مليار ريال أو ما نسبته 102,4%. وارتفاع أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية بنحو 371 مليون ريال أو ما تصل نسبته إلى 0,7%. وارتفاع مقتنيات المصرف من الذهب بأكثر من 3 مليارات ريال أو ما نسبته 69,8%. إلى جانب ارتفاع ودائع حقوق السحب الخاصة، وحصه الدولة لدى صندوق النقد الدولي بنحو 479,4 مليون ريال أو ما نسبته 34,5%.

وفي المقابل انخفضت الموجودات السائلة الأخرى- بخلاف الاحتياطيات الرسمية- (أ ي

الودائع بالعملة الأجنبية) عن سبتمبر 2018 بنحو 15,8 مليار ريال إلى 54,9 مليار ريال.

وتشير المقارنات المتاحة إلى أن مصرف قطر المركزي يتمتع باحتياطيات دولية وسيولة كبيرة بالعملة الأجنبية جعلته في وضع مريح جداً، بما يمكنه من المحافظة على استقرار العملة القطرية مهما تعرضت لضغوطات مفتعلة. ونشير بهذا الخصوص إلى أن تلك الاحتياطيات والسيولة بالعملة الأجنبية تعادلان معاً أكثر من أحد عشر ضعف النقد المصدر، أو ما تزيد نسبته على 1100%، في حين أن قانون المصرف يستلزم ألا تقل تلك النسبة عن 100% فقط. كما يلاحظ أن تلك الاحتياطيات تعادل أكثر من ضعفي النقود الاحتياطية- أو ما يُعرف بالقاعدة النقدية- إذ تبلغ نسبة تغطيتها أكثر من 234%.

أما بالنسبة لكفاية الاحتياطيات والسيولة لتغطية الودائع القطرية؛ فإنها تغطي بالفعل الودائع السلعية لأكثر من 19 شهراً، وما يقرب من عشرة شهور من الودائع من السلع والخدمات معاً، علماً بأن المعيار الدولي بهذا الخصوص يقتصر الأمر على تغطيتها لثلاثة أو أربعة أشهر فقط.

”
16,5% زيادة
السيولة على
أساس سنوي

المنتدى العالمي يصدر تقرير التنافسية: قطر ضمن أفضل 10 اقتصادات عالمية في 20 مؤشرا تنافسيا



الدوحة - أوقية: أظهر تقرير التنافسية العالمية 2019 الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بالتعاون مع رابطة رجال الأعمال القطريين ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية التابع لجامعة قطر SESRI، احتلال دولة قطر المرتبة الـ 29 عالمياً و الثانية عربياً في تقرير التنافسية العالمية والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي و يضم 141 دولة حول العالم، متقدمة بذلك مركزاً عن العام الماضي حيث جاءت في المرتبة 30 من اجمالي 140 دولة، الأمر الذي يعكس استمرار القدرة التنافسية العالمية لقطر على المستوى العالمي.

قطر المرتبة الاولى عربياً و ضمن أفضل 10 دول في العديد من المؤشرات فمثلاً في ركيزة المؤسساتية تقدمت قطر مركزين عن السنة الماضية لتحتل المرتبة الـ 7 عالمياً في مؤشر «كفاءة الاطار القانوني» و المركز الـ 6 في مؤشر «استجابة الحكومة للتغير» والمركز الـ 8 في مؤشر «الرؤية طويلة المدى للحكومة».

قطر ضمن أفضل 10 دول في جهوزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

” الدوحة في المركز الثامن عالمياً في مؤشر الرؤية طويلة المدى للحكومة

بين: المؤسساتية، والبنية التحتية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبيئة الاقتصاد الكلي، الصحة، المهارات، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمل، النظام المالي، وحجم السوق، ديناميكية الأعمال، والقدرة على الابداع.

وفيما يخص المجالات التي حققت فيها قطر مراكز متقدمة عالمياً، احتلت

وتقدمت قطر على دول المنطقة منها السعودية (36) والبحرين (45) وأيضاً إيطاليا وتركيا وروسيا والهند وبولندا والارجنتين وأغلبها ينتمي الى مجموعة العشرين كأكبر اقتصاديات العالم، وقد شهدت سلطنة عمان تراجعاً بـ 6 مركزاً لتحتل في المرتبة 53 عالمياً، بينما قفزت الكويت وأحرزت تقدماً لافتاً بـ 8 مراكز لتحتل المرتبة 46 عالمياً في حين سجلت جمهورية مصر العربية تقدماً بمركز واحد لتحتل المرتبة 93 عالمياً.

مراتب متقدمة

وجدير بالذكر أن الركائز الأساسية التي تقيم وضع الاقتصاد تتوزع



المعلومات وسهولة العثور على العمالة الماهرة وجودة التدريب المهني، أيضا المنافسة المحلية وانتشار ثقافة ريادة الاعمال ونمو الشركات

و20 عالميا، من حيث حماية حقوق الملكية، أداء القطاع العام بالدولة، جودة البنية التحتية للطرق والشحن الجوي، جودة خدمات الميناء البحري، كذلك خدمات الاتصالات وتكنولوجيا

وفيما يخص ركيزة مدى جهوزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تزال قطر ضمن أفضل 10 دول عالميا، حيث احتلت هذا العام المركز الـ 8 عالميا بالإضافة الى احتلالها المركز الأول عالميا وعربيا لمؤشر مستخدمي الانترنت.

”

مراتب متميزة لجودة البنية التحتية للطرق والشحن الجوي

اما فيما يخص ركيزة المهارات احتلت قطر المركز الـ 8 عالميا في مؤشر «مهارات الخريجين» والمركز الـ 3 في مؤشر «توفر العمالة الماهرة» والمركز الـ 6 عالميا في مؤشر «مهارات القوى العاملة في المستقبل».

وجاءت ركيزة «النظام المالي» لتشير الى وفرة رأس المال حيث احتلت قطر المركز الـ 4 عالميا في مؤشر «تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة» بينما احتلت المركز الـ 5 فيما يخص توافر رأس المال الاستثماري

هذا بالإضافة الى نحو 23 مؤشرا جاءت فيهم قطر بين المرتبة العاشرة

”

الدولة تحتل المرتبة الأولى عالميا وعربيا لمؤشر مستخدمي الانترنت



الدولة تعمل على زيادة الإنتاج إلى 110 ملايين طن سنوياً.. بلومبيرغ: قطر تقود مشاريع توسعة الغاز المسال في العالم

الدوحة- الجزيرة نت: قال تقرير لوكالة بلومبيرغ إنه رغم تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال بسبب تدفق الإمدادات الجديدة فإن الإنتاج في طريقه إلى الارتفاع بحلول العام 2024.

بديل أنظف

بحسب بلومبيرغ، يعتقد منتجو النفط أن الغاز الطبيعي يمثل بديلاً أنظف للفحم الذي تحتاجه المرافق الصناعية لتوليد الكهرباء والحرارة في عمليات على غرار صناعة الفولاذ والإسمنت. وقال تقرير الوكالة إن منتجي الغاز الطبيعي المسال بقيادة قطر يواصلون التقدم رغم تراجع الأسعار في الأسواق. وأضاف التقرير إن أسعار التسليم الفوري في آسيا التي تضم السوق الأكبر على الإطلاق، ارتفعت نحو 35% من أدنى مستوى لها خلال يوليو، إلا أنها لا تزال قريبة من أدنى مستوى على مدار العام. ونقلت بلومبيرغ عن عاملين في قطاع إنتاج الغاز الطبيعي المسال أن الحرب التجارية لم تؤثر على النمو العالمي لهذه السوق.

وأفاد التقرير: قطر تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى حدود 110 ملايين ابتداءً من العام 2024، ويُحتمل أن تولد هذه الخطوة 40 مليار دولار إضافية من عائدات الصادرات.

وتعتزم شركة قطر للبترول - حسب بلومبيرغ - بناء أربعة مصانع تسييل جديدة، علماً بأنها تخوض مفاوضات حول شراكة محتملة مع شركات الطاقة الكبرى، وتوقع أن تكون جميع العقود سارية المفعول بحلول الربع الأول من العام المقبل. وطرحت شركة قطر للبترول في أبريل مناقصة لبناء ناقلات تهدف إلى مزيد من التوسع في مجال الغاز الطبيعي المسال، وفق التقرير ذاته.

وأفاد التقرير بأن قطر - أكبر منتج للغاز المسال عالمياً - في طريقها لتوسيع الإنتاج، مشيراً إلى أن الدوحة تعمل من أجل الحفاظ على ريادتها العالمية، لا سيما مع شروع دول على غرار الولايات المتحدة وروسيا وموزمبيق في إطلاق مشاريعها الخاصة. وقالت بلومبيرغ إن قطر دعت شركات عالمية - بينها إكسون موبيل ورويال داتش شل - إلى تقديم عطاءات من أجل توسيع أعمالها في حقل الشمال، أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم. ونقلت الوكالة عن سعادة السيد سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة، قوله: نحن على الطريق الصحيح، وبحلول الربع الأول من العام المقبل سنكون قد أبرمنا جميع العقود لمباشرة عملية الإنتاج في العام 2024.

سافر إ لى أنحاء العالم
وأنفق كأنك في بلدك

الفردان للصرافة
Alfardan Exchange



عملات متعددة - بطاقة بلاطينية واحدة



USD



CAD



AUD



GBP



EUR



QAR

مميزات لا مثيل لها

- سعر صرف ثابت للعملات عند تعبئة البطاقة أو التحويل بين العملات.
- إمكانية السحب النقدي من الصراف الآلي و الشراء من نقاط البيع حول العالم.
- التسوق عبر الإنترنت من راحة منزلك أو أينما كنت.
- إمكانية الحصول على النقد للطوارئ في دالة فقدان البطاقة أو تلفها (بحسب ما هو متاح).
- تتبع و مراجعة نفقاتك إلكترونياً.
- البطاقة محمية بواسطة رقاقة ذكية و رقم سري.
- مركز إتصال العملاء طوال الأسبوع و على مدار الساعة.

المزايا البلاطينية

- تأمين طبي عالمي و معتمد كذلك لإجراءات فيزا الشنجن.
- خصومات تصل لغاية 30% على حجوزات تذاكر السفر و الفنادق عن طريق موقع Cleartrip.
- عروض حصرية حول العالم عبر الموقع الإلكتروني: priceless.com.
- عروض إشتراك واحد و الآخر مجاناً من خلال تطبيق الهواتف الذكية Mybook.

بطاقة الفردان للصرافة ماستركارد كاش باسبورت البلاطينية ، **أحصل على بطاقتك اليوم!**

للمزيد من المعلومات ، يرجى الإتصال على +974 4453 7777 أو زيارة www.alfardanexchange.com.qa/travelcard

يصدر البنك التجاري (P.S.O.C) هذه البطاقة بموجب الترخيص الممنوح له من ماستر كارد اسيا / باسيفك بي تي إي المحدودة ، في كافة العتور عليها ، يرجى تسليمها إلى البنك التجاري (P.S.O.C) صندوق بريد رقم ٢٢٢٢ الدوحة - دولة قطر www.cbq.qa . الإصرح باستخدام هذه البطاقة إلا للشخص المحول بالتوقيع فقط وفقاً للشروط و الأحكام المقررة للإستخدام

COMMERCIAL BANK



قطارا
katara

ملتقى يمزج بين جمال الماضي وإشراقة المستقبل

www.katara.net